



أثر تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم ١٦
علي الأداء المالي للمنشأة: دراسة ميدانية في
بيئة الأعمال الكويتية

Impact of applying International Financial Reporting Standard (No. 16) on Firm Financial Performance: A Field Study in the Kuwaiti Business Environment

أ/ شفاء أحمد عسكر
باحثة ماجستير

أ.م.د/ ياسر زكريا الشافعي
أستاذ المحاسبة المساعد
كلية التجارة - جامعة كفر الشيخ

أ.د/ رضا إبراهيم صالح
أستاذ المحاسبة المالية
ونائب رئيس الجامعة لشئون خدمة المجتمع
وتنمية البيئة (السابق)

مجلة الدراسات التجارية المعاصرة

كلية التجارة - جامعة كفر الشيخ
المجلد العاشر - العدد السابع عشر - الجزء الرابع
يناير ٢٠٢٤م

رابط المجلة : <https://csj.journals.ekb.eg>

ملخص البحث:

هدف البحث إلي اختبار أثر تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم ١٦ علي الأداء المالي للمنشأة. ولكي يتحقق هذا الهدف تم تقسيم هذه الدراسة إلي شقين، الشق النظري لتأصيل موضوع الدراسة واستطلاع الجهود السابقة في هذا المجال، والشق الميداني لاختبار فروض الدراسة، وذلك من خلال تحديد أسباب تغيير متطلبات المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار و صدور المعيار الدولي للتقرير المالي الجديد رقم ١٦، والتعرف علي منافع وتكاليف تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 16)، وبيان متطلبات المعالجة المحاسبية لمصادر التمويل المختلفة في ظل المعيار (IFRS 16) وأثرها علي الأداء المالي للمنشأة، من خلال التحليل الإحصائي للبيانات التي تم جمعها باستخدام قائمة الاستقصاء، وتوزيعها على عينة من المديرين الماليين ومعدّي القوائم المالية والمحليلين الماليين للشركات المقيدة في البورصة. وقد توصلت نتائج الدراسة إلى وجود أسباب لتغيير متطلبات المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار و صدور المعيار الدولي للتقرير المالي الجديد رقم ١٦، وجود منافع وتكاليف تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 16)، وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمتطلبات المعالجة المحاسبية لمصادر التمويل المختلفة في ظل المعيار (IFRS 16) علي الأداء المالي للمنشأة.

الكلمات المفتاحية: معيار المحاسبة الدولي رقم ١٧ (IAS 17)، معيار التقارير المالية الدولي رقم ١٦ (IFRS 16)، الأداء المالي للمنشأة.

Abstract:

This research aims to examine the impact of applying International Financial Reporting Standard No. 16 (IFRS 16) on the firm financial performance. This study has been divided into two parts; the theoretical review of the literature in this field. Then, the field part tests the study hypotheses, by examining the reasons for changing the requirements of the accounting treatment of lease contracts and the issuance of the new International Financial Reporting Standard No. 16, and identifying The benefits and costs of applying the International Financial Reporting Standard (IFRS 16), and to identify the requirements of the accounting treatment of the various sources of funding under the standard (IFRS 16) and its impact on the firm financial performance, by statistical analysis and designing a questionnaire and distributing it among the study sample of Financial managers, preparers of financial statements, and Financial analysts of listed companies. The results of the study indicate that there are reasons for changing the requirements of the accounting treatment of lease contracts and the issuance of the new International Financial Reporting Standard No. 16, there are benefits and costs of applying the International Financial Reporting Standard (IFRS 16), and there is statistically significant impact of requirements of the accounting treatment of different funding sources under the standard (IFRS 16) on the firm financial performance.

Keywords: (IAS 17), (IFRS 16), financial performance.

١. الإطار العام للبحث:

١/١ مقدمة البحث:

يعتبر الايجار من الوسائل التمويلية المهمة التي تستخدمها الشركات كبديل للاقتراض من اجل الحصول علي اصول لاستخدامها في عملياتها الانتاجية، وعادة ما تلجأ الشركات لاستئجار الاصل بدلاً من شرائه، إما لعدم توفر السيولة لدى الشركة، او رغبتها في الاحتفاظ بسيولتها، او ارتفاع تكلفة الفرصة البديلة، وبالتالي استخدام السيولة الفائضة لديها في فرص استثمارية اخرى. ونظراً للأهمية التي اكتسبها موضوع الايجار نتيجة لاعتماد الشركات علي كبدل لتلبية احتياجاتها من الاصول، فقد اظهرت بعض الجهات الرقابية مثل لجنة البورصة والأسواق المالية الأمريكية (SEC) وبعض المستخدمين للقوائم المالية كالمستثمرين والمحللين الماليين قلقهم من الالتزامات المرتبة علي عقود الايجار التشغيلي والتي لا تظهر في القوائم المالية، حيث انها قلل من شفافية هذه القوائم، وتجعل امكانية المقارنة غير ملائمة، وخاصة وان نسبة كبيرة من الشركات اصبحت تفضل ابرام عقود الايجار التشغيلي، حيث انها في بعض الاحيان تتحايل في بنود عقودها الايجارية حتى لا تصنف هذه العقود كعقود ايجار تمويلي وتبقيها خارج قوائمها المالية (العريدي، ٢٠١٧، ص ٢).

لذلك قام مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) اعتباراً من عام ٢٠١٦ بإصدار معيار الايجار الجديد ١٦ (IFRS 16) ليستبدل به المعيار القديم للإيجار (IAS17) على ان يدخل حيز التنفيذ في يناير ٢٠١٩، ولذلك بسبب الانتقادات الموجهة للمعيار القديم للإيجار (IAS17) ويمكن حصرها كالتالي: (IASB,2016)

أولاً: فشل المعيار (IAS17) المتعلق بالإيجارات بتلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية.

ثانياً: يعطى المعيار (IAS17) المتعلق بالإيجارات المجال للشركات بالتلاعب في تصنيف العقود عند الحاجة بإظهارها بالقوائم المالية او عدم اظهارها، وقد يكون هناك اسباب تدفع الشركات الي تصنيف عقودها الايجارية الي عقود تشغيلية بدلا من تصنيفها كعقود تمويلي على قوائمها المالية.

ثالثاً: يوجد تضارب وعدم اتساق بين المعيار (IAS17) المتعلق بالإيجارات والإطار المفاهيمي للقوائم المالية الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB.

ويقدم (IFRS 16) تغييرات جوهرية في المتطلبات المحاسبية لمعالجة عقود الايجار، وبصفة خاصة للمستأجرين، ويعتمد (IFRS 16) علي مدخل مختلف اختلافاً جذرياً للمحاسبة عن عقود الايجار علي أساس مفهوم "حق الاستخدام"، إذ يلغي التمييز بين عقود الايجار التمويلية وعقود الايجار التشغيلية من وجهة نظر المستأجر، حيث يكون هناك نموذج محاسبي واحد لجميع عقود الإيجار بالنسبة للمستأجرين، باستثناء عقود الايجار قصيرة الأجل والأصول منخفضة القيمة، وبالتالي يتم الاعتراف بجميع عقود الايجار في الميزانية العمومية للمستأجر والاستثناء الوحيد هو عقود الايجار قصيرة الأجل وعقود الايجار منخفضة القيمة (PWC, 2016a).

ومن المتوقع أن تؤثر متطلبات (IFRS 16) علي القوائم المالية والنسب المالية الأساسية للمستأجر، حيث الاعتراف بالأصول والالتزامات المرتبطة بالإيجار في صلب الميزانية العمومية سوف يترتب عليه زيادة إجمالي الأصول وإجمالي الالتزامات في قائمة المركز المالي، وبالتالي التأثير علي المقاييس الأساسية ومن ثم التأثير علي النسب المالية، فمن المتوقع انخفاض معدل دوران الأصول وارتفاع نسبة الرفع المالي. وبالإضافة إلي ذلك، سيؤثر المعيار (IFRS 16) أيضاً علي قائمة الدخل نظراً للاعتراف بمصروف إهلاك " أصل حق الاستخدام" والاعتراف بالفوائد، وذلك بدلا من مصروف الإيجار التشغيلي، ومن ثم التأثير علي الربح قبل الفائدة والضريبة والاهلاك، والربح قبل الفائدة والضريبة. كما سيؤثر المعيار علي قائمة التدفقات النقدية، نظراً لان مدفوعات الإيجار والتي كانت يتم عرضها كتدفقات نقدية تشغيلية بالكامل في المعيار السابق (IAS 17)، سيتم تقسيمها جزء يعكس الفائدة علي التزام الإيجار سيتم عرضها كتدفقات نقدية تشغيلية، بينما المدفوعات النقدية للالتزام الإيجار تعرض ضمن الأنشطة التمويلية (Ozturk and Sercemeli, 2016).

٢/١ مشكلة البحث:

تعتبر عملية الاستئجار من الطرق المهمة التي تحصل من خلالها الشركات على الأصول من أجل استخدامها في أعمالها، وتمارسها معظم الشركات في العالم، وقد رأي مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB بناءً على التعليقات التي ترد من أصحاب العلاقة ان عقود الإيجار التشغيلي تشكل جزءاً كبيراً من عقود الإيجار لدى الشركات لا تظهر في القوائم المالية لهذه الشركات، وبالتالي فإن جزءاً مهماً من التزامات الشركة لا تظهر في القوائم المالية مما يضعف من شفافية هذه القوائم، ويحد من إمكانية مقارنة الشركات التي تستخدم العقود التشغيلية والشركات التي تستخدم العقود التمويلية او تقتض لشراء الأصول (العريدي، ٢٠١٧، ص٤)

لذلك قام مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) اعتباراً من عام ٢٠١٦ بإصدار معيار الإيجار الجديد ١٦ (IFRS 16) لتحديد السياسات الواجب إتباعها من قبل المؤجر والمستأجر في الاعتراف والقياس وعرض عقود الإيجار في القوائم المالية، إضافة الى الإفصاحات الواجبة، لضمان قيام المستأجر والمؤجر بعرض معلومات ملائمة ذات علاقة وتمثل بشكل صادق المعاملات الإيجارية في القوائم المالية (IASB, 2016).

ويمثل معيار IFRS16 الاصلاح الاساسي الاول للمحاسبة عن عمليات الإيجار، فيعتقد مجلس معايير المحاسبة الدولية ومنذ ثلاثين سنة ان المعيار IAS17 لم يوفق في التمييز بين عقود الإيجار التشغيلي وعقود الإيجار التمويلي وكانت عملية التمييز معيبة مما أدى الى هيكلة وتمويل خارج الميزانية (Thornton, 2016, P.1) وقد بدء مشروع التقارب بين IASB و FASB والمتعلق بعقود الإيجار بتوقيع مذكرة التفاهم في سنة ٢٠٠٦ بتوحيد جهود المجلسين من خلال تشكيل لجان عمل مشتركة لوضع معايير محاسبية جديدة (Chang and Adams,2012,P.4). ويتطلب معيار (IFRS 16) من المنشآت إجراء فحص متعمق للتغيرات المقترحة لمتطلبات المحاسبة عن عقود الإيجار، وتقييم تأثيرها علي

القوائم المالية ومن ثم النسب المالية الخاصة بها. وفي ضوء ما سبق تتبلور المشكلة الرئيسية للدراسة في السؤال البحثي الرئيسي التالي:

ما أثر تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم ١٦ علي الأداء المالي للمنشأة؟

وسوف يحاول الباحثون الاجابة على السؤال البحثي الرئيسي من خلال الاجابة علي الاسئلة الفرعية التالية:

١. ما أسباب تغيير متطلبات المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار وصدور المعيار الدولي للتقرير المالي الجديد رقم ١٦؟
٢. ما هي منافع وتكاليف تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 16)؟
٣. ما هي متطلبات المعالجة المحاسبية لمصادر التمويل المختلفة في ظل المعيار (IFRS 16) وأثرها علي الأداء المالي للمنشأة؟

٣/١ هدف البحث

يسعى الباحثون من خلال هذا البحث الى تحقيق الأهداف البحثية التالية:

اختبار أثر تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم ١٦ علي الأداء المالي للمنشأة.

ولكي يتحقق هذا الهدف الرئيسي للدراسة سوف يحاول الباحثون تحقيق الاهداف البحثية الفرعية التالية:

١. تحديد أسباب تغيير متطلبات المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار وصدور المعيار الدولي للتقرير المالي الجديد رقم ١٦.
٢. التعرف علي منافع وتكاليف تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 16).
٣. دراسة متطلبات المعالجة المحاسبية لمصادر التمويل المختلفة في ظل المعيار (IFRS 16) وأثرها علي الأداء المالي للمنشأة.

٤/١ أهمية البحث:

يمكن إبراز أهمية البحث من حيث الأهمية العلمية والعملية على النحو التالي:

١/٤/١ الأهمية العلمية للدراسة: تتمثل الأهمية العلمية للدراسة في النقاط التالية:

- أ. تعتبر عقود الإيجار من المصادر الرئيسية التي تستخدمها الشركات في تمويل الأصول.
- ب. ضمان قيام المستأجر والمؤجر بعرض معلومات ملائمة ذات علاقة وتمثل بشكل صادق المعاملات الإيجارية في القوائم المالية.
- ج. دراسة المعيار IFRS16 المتعلق بالإيجارات وبيان أثر تطبيقه على الأداء المالي للمنشآت.

٢/٤/١ الأهمية العملية للدراسة:

- أ. ضرورة الالتزام بالمعيار IFRS16 المتعلق بالإيجارات من قبل المنشآت باعتبارها ملزمة بتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS.
- ب. التعرف على آلية تمويل مستحدثة وطرق التداول بين أطرافها المتعددة وامكانية المساهمة في تطوير العمل التمويلي.
- ج. إبراز الجوانب الايجابية لتطبيق المعيار IFRS16 المتعلق بالإيجارات ودوره في تحسين الأداء المالي.

٥/١ فروض البحث

تحقيقا للهدف البحثي والإجابة على التساؤل البحثي قام الباحثون بصياغة الفرض التالي:

H: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم ١٦ علي الأداء المالي للمنشأة.

ويندرج تحت الفرض الرئيسي الفروض الفرعية التالية:

H₁: يوجد أسباب تغيير متطلبات المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار و صدور المعيار الدولي للتقرير المالي الجديد رقم ١٦ .

H₂: يوجد منافع وتكاليف لتطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 16).

H₃: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمتطلبات المعالجة المحاسبية لمصادر التمويل المختلفة في ظل المعيار (IFRS 16) وأثرها علي الأداء المالي للمنشأة.

٦/١ منهجية البحث:

اعتمد هذا البحث على استخدام المنهجين التاليين:

١/٦/١ المنهج الاستنباطي:

وذلك من خلال استعراض أهم الدراسات السابقة التي تناولت أثر تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم ١٦ علي الأداء المالي للمنشأة، وكذلك عرض البحوث المنشورة بالدوريات والمجلات العلمية وتقويم ما توصلت إليه من نتائج من أجل اشتقاق فروض البحث.

٢/٦/١ المنهج الاستقرائي:

يستخدم الباحثون المنهج الاستقرائي لبناء الدراسة الميدانية من خلال تصميم قائمة استقصاء والتي تمثل وسيلة البحث وتوزيعها على عينة الدراسة وذلك لدراسة أثر تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم ١٦ علي الأداء المالي للمنشأة.

٧/١ خطة البحث:

يتناول الباحثون الجزء الباقي من البحث في النقاط التالية:

- الدراسات السابقة التي تتعلق بموضوع البحث.
- الإطار النظري للبحث.
- الدراسة التطبيقية.
- خلاصة ونتائج وتوصيات ومجالات البحث المستقبلية.

٢. الدراسات السابقة التي تتعلق بموضوع البحث:

١/٢ دراسة (Wong & Joshi 2015)، بعنوان:

The Impact of Lease Capitalization on Financial Statements and Key Ratios: Evidence from Australia

ومن اهم اهداف هذه الدراسة ما يلي:

- أ. التعرف علي المسودة التي أصدرها مجلس معايير المحاسبة الدولي IASB لعام ٢٠١٣ المتعلقة بمحاسبة الايجارات، والأثر الذي يمكن ان يحدثه المعيار الجديد في حال صدوره.
 - ب. القاء الضوء علي التغييرات المقترحة وأثر هذه التغييرات علي القوائم المالية والنسب المالية الرئيسية للشركات الاسترالية المدرجة في بورصة سيدني
- وقد تكونت عينة الدراسة من ١٧٠ شركة من مختلف القطاعات، واستخدم الباحث نموذج Imhoff (1991) *et al* لرسملة الايجارات التشغيلية.

ومن اهم نتائج هذه الدراسة ما يلي:

- أ. ان رسملة الايجارات التشغيلية سيكون له أثر مهم على القوائم المالية ونسب العائد والرفع المالي للشركات موضع الدراسة.
- ب. ان رسملة الايجارات التشغيلية سيؤدي الى زيادة موجودات الشركات موضع الدراسة بمقدار ٣.٤٧%، وزيادة في جانب المطلوبات بمقدار ٤.٣٤%، اما حقوق المساهمين فقد انخفضت بمقدار ٠.٢٧%، مع زيادة في نسبة الدين الى حقوق الملكية مقدارها ١٦.٤٦%، وانخفاض في العائد على حقوق الملكية قدرة ١.٤٤%.

٢/٢ دراسة (Ozturk and Sercemeli, 2016)، بعنوان:

"Impact of New Standard IFRS 16 Leases on Statement of Financial Position and Key Ratios: A Case Study on Airplane Company in Turkey"

هدفت الدراسة إلي قياس أثر تطبيق المعيار IFRS 16 المتعلق بالإيجارات على قطاع الطيران كدراسة حالة، من خلال مقارنة القوائم المالية للشركة موضع العينة قبل تطبيق المعيار وبعده لقياس الأثر.

وتوصلت الدراسة إلي ان تطبيق المعيار IFRS16 سيكون له أثر جوهري علي القوائم المالية للشركة من حيث تضخم الأصول بنسبة ٢٩.٣% والمطلوبات بنسبة ٥٢.٢% وكذلك اثر علي النسب المالية الرئيسية؛ زيادة في نسبة الدين الى الموجودات ١٦.٩% ونسبة الدين الى حقوق الملكية بنسبة ٧٥.٣%.

٣/٢ دراسة (Sivanantham, 2016)، بعنوان:

"Lease accounting will never be the same again – IFRS 16 is finally out"

ومن اهم اهداف هذه الدراسة ما يلي:

- أ. بيان أهم ما جاء به المعيار الجديد IFRS16 في معالجة مشاكل المعيار الدولي IAS17 وكيفية معالجة الأيجارات التشغيلية وتضييق حدودها من خلال شروط المعيار ودرج باقي الأيجارات في الميزانية.
 - ب. إيضاح أهم الآثار المترتبة علي القوائم المالية للوحدات الاقتصادية المستأجرة في اسنراليا، والعرض والافصاح بحسب المعيار الجديد.
- ومن اهم نتائج هذه الدراسة ما يلي:

- أ. اختلاف المعالجات التي قام بها المعيار الجديد IFRS16 عن المعيار الدولي IAS17.
 - ب. لم يوفق المعيار الدولي IAS17 في التمييز بين عقود الأيجار التشغيلي وعقود الأيجار التمويلي وكانت عملية التمييز معيبة مما أدى الى هيكله وتمويل خارج الميزانية.
- ٤/٢ دراسة (Elimaki,2016)، بعنوان:

"Transition to IFRS16 leases and its Impact on Key Financial Ratios for construction companies in Finland"

هدفت الدراسة إلي التعرف علي تأثير تنفيذ المعيار IFRS16 على القوائم المالية والنسب المالية لشركات الإنشاءات الفنلندية؛ حيث اشارت الدراسة الى انه بصدر المعيار في بداية عام ٢٠١٦ سوف يحدث التحول الى المعيار في عام ٢٠١٩، وتركز الدراسة علي ثلاثة شركات انشاءات فنلندية ضخمة، وقد تم تجميع البيانات الرئيسية من القوائم المالية التي تمت مراجعتها بالنسبة للشركات محل البحث.

ومن اهم نتائج هذه الدراسة ما يلي:

- أ. ان نسب الرفع المالي والنسب الحالية قد تدهورت وهناك اختلافات بين الشركات الثلاثة والتي نتجت في معظمها من المبالغ المتباينة للأيجارات التشغيلية والتمويلية والمبلغ الكلي للخصوم التمويلية.
- ب. من المتوقع ان الشركة ذات اعلي مبلغ التزامات ايجار خارج الميزانية تمثل أكبر الاختلافات في كل النسب المالية الثلاثة.

٥/٢ دراسة (Xu, et al.,2017)، بعنوان:

“Converting Financial Statements: Operating to capitalized Leases”

ومن اهم اهداف هذه الدراسة ما يلي:

- أ. التعرف علي كيفية تأثير رسمة الايجار التشغيلي في ظل تطبيق معيار IFRS16 على القوائم المالية والقيمة الملائمة للمعلومات المالية.
 - ب. اختبار مدى وجود فروق ذات دلالة معنوية في النسب المالية للمركز المالي والقيمة الملائمة للمعلومات.
- وتمثلت عينة الدراسة في ١٦٥ شركة مدرجة في السوق الأسترالي، واستخدم الباحثون نموذج (Imhoff et al (1991) لرسمة الإيجارات التشغيلية.
- ومن اهم نتائج هذه الدراسة ما يلي:

- أ. ان رسمة الايجار التشغيلي يؤثر على القيمة الملائمة للمعلومات المالية بالقوائم المالية بصورة ذات دلالة على الاصول.
 - ب. ان رسمة الايجار التشغيلي يؤثر على القيمة الملائمة للمعلومات المالية بالقوائم المالية بصورة ذات دلالة على الخصوم.
 - ج. ان رسمة الايجار التشغيلي يؤثر على القيمة الملائمة للمعلومات المالية بالقوائم المالية بصورة ذات دلالة علي الديون المحملة بالفوائد.
 - د. ان رسمة الايجار التشغيلي يؤثر على القيمة الملائمة للمعلومات المالية بالقوائم المالية بصورة ذات دلالة علي النسب المالية الرئيسية.
- ٦/٢ دراسة (Stancheva- Todorova et al 2019)، بعنوان:

“IFRS 16 Leases and Its Impact on Company’s Financial Reporting, Financial Ratios and Performance Metrics”

ومن اهم اهداف هذه الدراسة ما يلي:

- أ. اختبار تأثيرات معيار التقارير المالية رقم ١٦ (IFRS 16) على التقارير المالية للمنشآت والنسب المالية ومقاييس الأداء في بلغاريا.
- ب. تناقش الدراسة تأثيرات الـ IFRS 16 على اتفاقيات الدين بالمنشآت وعلى مقارنة القوائم المالية للمنشآت المدرجة. وتستخدم الدراسة البيانات الثانوية من خلال مراجعة وتحليل الدراسات التجريبية التي أجريت حول معيار التقارير المالية الدولية رقم ١٦.

ومن اهم نتائج هذه الدراسة ما يلي:

- أ. أن معيار التقارير المالية رقم ١٦ سيؤدي إلى إعادة التفاوض حول عقود الإيجار الحالية لخفض التأثيرات الناتجة عن تنفيذ هذا المعيار، حيث أن التخلص من التمويل خارج الميزانية ورفع العبء الإداري لعقود الإيجار قد يقلل من جاذبية الإيجار.
- ب. أن تحسين الشفافية الخارجية والشفافية الداخلية بالمنشآت قد يؤدي إلى تحقيق قرارات الإيجار الاقتصادية ويمكن من تحسين محفظة الإيجارات أو يحقق وفورات تكلفة محتملة.
- ج. أن المعيار للإيجار سوف يكون تأثيرات ذات دلالة إحصائية على التقارير المالية للمنشآت والنسب المالية ومقاييس الأداء.

٧/٢ دراسة (Alhussain and Alsultan, 2021)، بعنوان:

"Capital structure and firm performance: Evidence from Saudi non-financial firms under IFRS 16 "

هدفت الدراسة إلي اختبار العلاقة بين هيكل رأس المال وأداء الشركة مع الاخذ بالاعتبار تأثير المعيار الدولي رقم ١٦ المختص بالإيجارات (IFRS 16)، وتتكون عينة الدراسة من ١٠١ شركة سعودية غير مالية مدرجة في السوق السعودية (تداول) بين عامي ٢٠١٧-٢٠٢٠، وتستخدم الدراسة مقياسين لقياس أداء الشركة: مقياس قائم علي المحاسبة باستخدام العائد علي الأصول ومقياس قائم علي السوق باستخدام Tobin q، كما يتم قياس هيكل رأس المال باستخدام الرافعة المالية، ولتجنب التحيز في النتائج، تستخدم الدراسة ست متغيرات تحكم: النمو وحجم الشركة والملموسية والمخاطر والاستثمار والصناعة.

وتوصلت الدراسة باستخدام تحليل المربعات الصغرى العادية ان الشركات ذات الرافعة المالية العالية في المملكة العربية السعودية مرتبطة بأداء منخفض. بالإضافة إلي أن نتائج الدراسة تبين أن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ له علاقة إحصائية معنوية علي أداء الشركة السوقي فقط.

٨/٢ دراسة (Abu-Sbaih et al., 2023)، بعنوان:

"The Impact of IFRS 16 "Leases" on the financial performance on Jordanian industrial companies"

هدفت الدراسة إلي اختبار أثر المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ علي الأداء المالي، وتمثلت عينة الدراسة في الشركات الصناعية التي يتم تداول أسهمها علناً في بورصة عمان.

وتوصلت الدراسة إلي أن تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ ليس له تأثير ذي دلالة إحصائية علي النسب المالية المختبرة (العائد علي الأصول (ROA) والعائد علي حقوق الملكية (ROE) للفترة من عام ٢٠١٥ إلي عام ٢٠٢٠).

تحليل الدراسات السابقة للبحث من وجهة نظر الباحثين.

توصل الباحثون من خلال استقراء الدراسات السابقة إلي:

١. فشل المعيار IAS17 المتعلق بالإيجارات بتلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية مما دعي الى ظهور معيار IFRS16 الجديد.

٢. يحدد معيار IFRS16 السياسات الواجب إتباعها من قبل المؤجر والمستأجر في الاعتراف والقياس وعرض عقود الايجار في القوائم المالية، إضافة الى الإفصاحات الواجبة، لضمان قيام المستأجر والمؤجر بعرض معلومات ملائمة ذات علاقة وتمثل بشكل صادق المعاملات الايجارية في القوائم المالية

٣. الغي المعيار IFRS16 نظام تصنيف العقود المتبع في المعيار IAS17 المتعلق بالإيجارات وبذلك اصبحت العقود الايجارية جميعها تصنف كعقود ايجار تمويلي.

٤. يستخدم معيار IFRS16 المتعلق بالإيجارات نموذج حق الاستخدام في تصنيف عقود الايجار والمحاسبة عنها، والزم الشركات بتصنيف إيجاراتها كإيجارات تمويلية، وبالتالي الاعتراف بالأصل والالتزام المترتب على الايجار في القوائم المالية.

٥. تباين نتائج الدراسات السابقة فيما يتعلق بأثر تطبيق معيار IFRS16 على الأداء المالي، فتوصلت دراسة (Ozturk, 2016) إلي وجود أثر إيجابي لمعيار IFRS16 على النسب المالية الرئيسية. في حين توصلت (Abu-Sbaih et al., 2023) إلي عدم وجود تأثير لمعيار IFRS16 على النسب المالية.

أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة (تحديد الفجوة البحثية).

من خلال العرض السابق للدراسات السابقة يمكن للباحثين توضيح أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة كما يلي:

أولاً: من حيث الحدود المنهجية: يتناول البحث أثر المعيار الدولي IFRS16 على الأداء المالي للمنشآت الكويتية.

ثانياً: من حيث الحدود الزمنية: يتناول البحث أثر المعيار الدولي IFRS16 على الأداء المالي للمنشآت الكويتية خلال عام ٢٠٢٢م.

ثالثاً: من حيث الحدود المكانية: تتمثل الحدود المكانية الشركات المساهمة المقيدة في بورصة الكويت والتي تفي بمتطلبات الدراسة دون التطرق الى غيرها من الشركات.

رابعاً: تناولت هذه الدراسة متغيرين أحدهما المستقل "المعيار الدولي IFRS16 والآخر التابع الأداء المالي للمنشآت الكويتية.

٣. الإطار النظري للبحث:

١/٣ نشأة معيار التقرير المالي الدولي (IFRS 16):

لمعالجة الانتقادات الموجهة لمعيار المحاسبة الدولي (IAS 17)، تبني مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) منهجاً جديداً للتعامل مع عقود الإيجار، تجيد في معيار التقرير المالي الدولي (IFRS 16) ويمكن إيجاز مراحل نشأة المعيار كالتالي:

١. عام ٢٠٠٥: تقرير هيئة السوق المالي الأمريكي (SEC) تضمن مخاوف جدية من نقص الشفافية، مرجعة إياه إلي وجود قصور في المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار.

٢. عام ٢٠٠٦: استجابة للمخاوف السابقة، أعلن كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) عن مشروع مشترك لتحسين المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار.

٣. مارس ٢٠٠٩: صدور ورقة نقاش حول عقود الإيجار، والتي حملت آراء مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) الأولية حول محاسبة المستأجر، واقتراح نموذج محاسبة حق الاستخدام، وكانت الردود إيجابية، بحيث اتجهت نحو ضرورة أن يقوم المستأجر ومع بداية تاريخ العقد بالاعتراف بأصل حق الاستخدام والتزام عقد الإيجار.

٤. أغسطس ٢٠١٠: صدور أول مسودة للمعيار، تم تطويرها بناء علي الردود المستلمة حول ورقة المناقشة الصادرة عام ٢٠٠٩، إضافة إلي مساهمات مختلف الأطراف المهمة بالإفصاح المالي عن عقود الإيجار، وأهم ما تضمنته: مواصلة تطوير نموذج محاسبة حق الاستخدام، وإضافة مقترحات لإدخال تغييرات علي محاسبة المؤجر.

٥. مايو ٢٠١٣: صدور مسودة منقحة للمعيار، وقد كانت الآراء متعددة ومختلفة، لذا كان من المستحيل على المجلس اخذ كل وجهات النظر، واكتفي بتطوير نموذج يقوم علي تصنيف عقود الإيجار إلي فئتين مع متطلبات محاسبية خاصة بكل صنف، حيث يعتمد التصنيف علي مستوي استغلال المستأجر المتوقع للمنافع المتضمنة في الأصل.

٦. يناير ٢٠١٦: صدور معيار التقرير المالي الدولي رقم ١٦ (IFRS 16) "عقود الإيجار"، فانطلاقاً من النقاشات والمشاورات، توصل المجلس إلي مجموعة من القرارات حسم فيها موقفة من المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار، سواء عند المستأجر أو المؤجر.

٧. يناير ٢٠١٩: بداية التطبيق الفعلي لمعيار التقرير المالي الدولي (IFRS 16) وقد وضع المجلس استثناء لإمكانية تطبيقه قبل هذا التاريخ إن كانت المؤسسة تطبق المعيار (IFRS 15) "الإيرادات من العقود مع العملاء".

٢/٣ أهداف المعيار الدولي الجديد للتقرير المالي (IFRS 16)

يتضمن (IFRS 16) مجموعة متنسقة ومتناسكة من متطلبات المحاسبة والإفصاح عن عقود الإيجار، إذ يحدد هذا المعيار المبادئ المتعلقة بالاعتراف والقياس والعرض والإفصاح عن عقود الإيجار، وذلك من وجهة نظر كل من المستأجر والمؤجر (IASB, 2016-b) والتي من شأنها أن تمد مستخدمي القوائم المالية بمعلومات شاملة عن طبيعة ومقدار وتوقيت وعدم التأكد الخاص بالتدفقات النقدية الناتجة عن عقود الإيجار. ويهدف هذا المعيار إلى ضمان أن يقدم كل من المستأجرين والمؤجرين معلومات ملائمة بطريقة تعبر بصدق عن معاملات عقود الإيجار، بما يساعد مستخدمي القوائم المالية على تقييم أثر عقود الإيجار على المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للشركات (Deloitte, 2016)، ووفقاً لهذا المعيار يجب على المنشأة أن تأخذ في الحسبان أحكام وشروط عقود الإيجار وكافة الحقائق والظروف المتعلقة بها عند تطبيق هذا المعيار، كما يجب على المنشأة تطبيق هذا المعيار بصورة ثابتة على عقود الإيجار ذات الخصائص المتشابهة وفي الظروف المتشابهة (KPMG, 2016).

وعلى وجه التحديد، يحدد IASB أهداف المعيار الدولي للتقرير المالي الجديد (IFRS 16) على النحو التالي، إزالة التناقضات ونقاط الضعف في المتطلبات الموجودة في المعايير الحالية لعقود الإيجار، وتوفير إطار شامل وأكثر تماسكاً لمعالجة قضايا عقود الإيجار، وتحسين القابلية للمقارنة بين القوائم المالية عبر الوحدات الاقتصادية المختلفة والصناعات وأسواق رأس المال، وتوفير المزيد من المعلومات المفيدة لمستخدمي القوائم المالية، وذلك من خلال تحسين متطلبات الإفصاح المحاسبي حول عقود الإيجار لدى كل من المستأجر والمؤجر، وأخيراً تبسيط أعداد القوائم المالية وسهولة فهم متطلبات معالجة عقود الإيجار.

ولتحقيق هذه الأهداف، فإن المبدأ الأساسي للمعيار الدولي للتقرير المالي الجديد (IFRS 16) هو إلغاء التمييز بين عقد الإيجار التشغيلي وعقد الإيجار التمويلي في القوائم المالية للمستأجرين، وبدلاً من ذلك يتم الاعتراف بجميع عقود الإيجار طويلة الأجل ضمن قائمة المركز المالي للمستأجر، وتظهر ضمن الأصول والالتزامات مما يؤثر على الأداء المالي للشركة ومركزها المالي (PWC, 2016-b).

٣/٣ نطاق المعيار الدولي للتقرير المالي الجديد (IFRS 16)

يجب على الشركات تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٦) على جميع عقود الإيجار، باستثناء ما يلي (IASB, 2016a):

أ- عقود الإيجار لاستكشاف أو استخدام المعادن والنفط والغاز الطبيعي.

ب- عقود إيجار الأصول البيولوجية، التي تدخل ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي (IAS, 41)، الزراعة.

ج- ترتيبات امتياز الخدمات، والتي تدخل ضمن نطاق (IFRIC 12).

د- تراخيص الملكية الفكرية التي يمنحها المؤجر ضمن نطاق المعيار للتقرير المالي (IFRIC 15).

هـ- الحقوق التي يحصل عليها المستأجر بموجب اتفاقيات الترخيص، ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي (IAS38)- الأصول غير الملموسة.

ومن ناحية أخرى، فإن نطاق المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 16) يشبه معيار المحاسبة الدولي (IAS 17)، حيث يشمل جميع العقود التي تنقل الحق في استخدام أحد الأصول لفترة من الزمن نظير مقابل، وذلك باستثناء إعفاءين هما عقود الإيجار قصيرة الأجل (١٢ شهر أو أقل)، وعقود الإيجار للأصول منخفضة القيمة مثل الحاسبات الشخصية والأثاث المكتبي (قيمتها أقل من ٥٠٠٠ دولار)، وذلك بهدف تخفيض التعقيد عند تطبيق المعيار الجديد (BDO, 2017).

٤/٣ أساسيات الإطار الجديد لعقود الإيجار وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 16)

وضع (IFRS 16) إطاراً شاملاً للمحاسبة عن عقود الإيجار، وقدم هذا المعيار تغييرات جوهرية في المتطلبات المحاسبية لمعالجة عقود الإيجار بالنسبة للمستأجرين، إلا أن الإرشاد المتعلق بالمؤجرين ظل دون تغيير إلى حد كبير عن معيار المحاسبة الدولي (IAS 17). ويمكن تناول أساسيات الإطار الجديد للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٦) على النحو التالي (IASB, 2016-a):

١/٤/٣ تحديد عقد الإيجار

يجب على الشركة عند نشأة العقد تقييم ما إذا كان العقد هو عقد إيجار أم لا، ويكون العقد عقد إيجار أو ينطوي على عقد إيجار إذا أنطبق عليه تعريف عقد إيجار وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٦)، حيث يعرف عقد الإيجار بأنه عقد أو جزء من العقد الذي ينقل الحق في استخدام الأصل (الأصل الأساسي) لفترة من الزمن نظير مقابل (PWC, 2016a).

وتختلف عقود الإيجار عن عقود الخدمة، إذ يوفر عقد الإيجار للعميل (المستأجر) الحق في السيطرة على استخدام الأصل، بينما في ظل عقد الخدمة يحتفظ المورد بالسيطرة. والعديد من الشركات يكون لديها عقود تشتمل على الإيجار التشغيلي والخدمة على حد سواء، ولا تفصل عنصر الإيجار التشغيلي وذلك لأن المحاسبة عن عقد الإيجار التشغيلي وعقد الخدمة متماثلة، إذ لا يتم الاعتراف بهما في قائمة المركز المالي، بينما يتم الاعتراف بالمصروفات في قائمة الدخل خلال فترة العقد، ولكن بموجب المعيار الجديد (IFRS16) تختلف المعالجة المحاسبية للمكونين، لذلك يجب على المستأجر الفصل بين المكونين مكون الإيجار ومكون الخدمة (IASB, 2016b).

وينص المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS16) على أن العقد يتضمن عقد إيجار إذا توافر

شروطين:

أ- وجود أصل محدد.

ب- أن العقد ينقل حق السيطرة والتحكم في استخدام الأصل المحدد إلى المستأجر لفترة من الزمن بمقابل.

ويقصد بالأصل المحدد هو أنه يمكن تحديد الأصل إما صراحة أو ضمناً، فقد يذكر في العقد صراحة أو يمكن تحديده ضمناً إذا لم يذكر في العقد صراحة.

ويتحقق الشرط الثاني أي للعميل (المستأجر) الحق في السيطرة والتحكم في استخدام الأصل المحدد، إذا كان للعميل الحق في الحصول على جميع المنافع الاقتصادية الجوهرية من استخدام الأصل المحدد، والحق في توجيه استخدام الأصل المحدد طوال فترة الاستخدام (Deloitte, 2016).

٣/٤/٢ فصل مكونات العقد

غالباً ما تجمع العقود بين أنواع مختلفة من الالتزامات للمورد (المؤجر)، والتي قد تكون مزيجاً من مكون إيجاري ومكون غير إيجاري (خدمي)، أو مزيج من مكونات غير إيجارية، فعلى سبيل المثال، قد يتضمن العقد استئجار سيارة وصيانتها أو قد يتضمن العقد استئجار منطقة صناعية بما يتضمن استئجار أراضي ومباني ومعدات، وفي حالة وجود مثل هذا العقد المتعدد العناصر، يتطلب المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٦) تحديد كل عنصر إيجار بصورة منفصلة استناداً إلى التوجيهات أو الإرشادات المتعلقة بتعريف عقد الإيجار ويتم احتسابه بشكل منفصل. ويجب على المستأجر تخصيص مقابل العقد على كل من المكون الإيجاري والمكون غير الإيجاري في العقد، وذلك على أساس السعر التناسبي المستقل لكل منهما (BDO, 2017).

ويعد الحق في استخدام الأصل هو عنصر إيجار منفصل إذا تم استيفاء كل من المعايير

التالية:

أ- يمكن للمستأجر أن يستفيد من استخدام الأصل إما بمفرده أو مع موارد أخرى متاحة للمستأجر بسهولة.
ب- أن الأصل الأساسي لا يعتمد اعتماداً كبيراً على الأصول الأساسية الأخرى في العقد، وغير مترابطة إلى حد كبير.

ويجب على المستأجر تخصيص مقابل العقد على المكونات الإيجارية والمكونات غير الإيجارية على أساس أسعار نسبية مستقلة، وفي حالة عدم توافر أسعار نسبية مستقلة يمكن ملاحظتها، فإنه يجب على المستأجر تقدير الأسعار، بينما بالنسبة للمؤجر يقوم بتخصيص المقابل وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٥) أي على أساس أسعار البيع القائمة بذاتها.

وفيما يتعلق بمدة الإيجار، فإنه على غرار معيار المحاسبة الدولي (IAS 17) يحدد المعيار الجديد (IFRS 16) فترة الإيجار على أنها الفترة غير القابلة للإلغاء من عقود الإيجار، بالإضافة إلى الفترات التي يغطيها خيار التمديد أو خيار الإنهاء إذا كان المستأجر متأكد بشكل معقول من ممارسة خيار التمديد أو عدم ممارسة خيار إنهاء العقد (PWC, 2016-b).

٣/٤/٣ محاسبة المستأجر

يقدم المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (IFRS 16) نموذجاً محاسبياً جديداً للمستأجر، وهو من أهم التغييرات الجوهرية في الإرشادات الحالية. ووفقاً للمعيار الجديد (IFRS 16) لا يميز المستأجرون بين عقود الإيجار التمويلي وعقود الإيجار التشغيلي، ولكن يجب على المستأجر في تاريخ بداية عقد الإيجار الاعتراف بأصل " حق الاستخدام" والتزام عقد الإيجار.

أولاً: القياس الأولي لأصل حق الاستخدام

في بداية عقد الإيجار يجب على المستأجر قياس أصل " حق الاستخدام" بالتكلفة، وتتكون تكلفة أصل " حق الاستخدام" من :

(أ) مبلغ القياس الأولي لالتزام عقد الإيجار.

(ب) أي دفعات عقد الإيجار تمت في أو قبل تاريخ بداية عقد الإيجار مطروحاً منها أي حوافز إيجار مستلمة.

(ج) أي تكاليف مباشرة أولية يتكبدها المستأجر.

(د) تقدير التكاليف التي سيتحملها المستأجر في تفكيك وإزالة الأصل محل العقد وإعادة الموقع الذي يوجد فيه الأصل إلى الحالة الأصلية أو إعادة الأصل نفسه إلى الحالة المطلوبة وفقاً لأحكام وشروط عقد الإيجار.

ثانياً: القياس الأولي لالتزام عقد الإيجار

يجب على المستأجر في تاريخ بداية عقد الإيجار قياس التزام عقد الإيجار بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار غير المدفوعة في ذلك التاريخ، ويجب خصم دفعات الإيجار باستخدام معدل الفائدة الضمني في عقد الإيجار، إذا كان يمكن تحديد ذلك المعدل بسهولة، أما إذا كان لم يكن في الإمكان تحديد ذلك المعدل بسهولة، فيجب أن يستخدم المستأجر معدل الاقتراض الإضافي للمستأجر (KPMG, 2016).

وتتكون دفعات الإيجار في تاريخ بداية عقد الإيجار المدرجة في قياس التزام عقد الإيجار من الدفعات التالية لحق استخدام الأصل محل العقد خلال مدة عقد الإيجار والتي لم يتم سدادها في تاريخ بداية عقد الإيجار وتشمل:

(أ) الدفعات الثابتة ناقصاً أي حوافز إيجار مستحقة التحصيل.

(ب) دفعات الإيجار المتغيرة، والتي تعتمد على مؤشر أو معدل، على سبيل المثال مؤشر أسعار المستهلك أو سعر الفائدة المرجعي أو معدل إيجار السوق، ولا يمكن للمستأجر تجنب هذه المدفوعات.

(ج) المبالغ المتوقع دفعها بموجب ضمانات القيمة المتبقية.

(د) سعر ممارسة خيار الشراء إذا كان المستأجر متأكد بشكل معقول من ممارسة هذا الخيار.

(هـ) مدفوعات الغرامات لإنهاء عقد الإيجار إذا كان شروط الإيجار تتضمن ممارسة المستأجر خيار إنهاء العقد.

ثالثاً: القياس اللاحق لأصل حق الاستخدام

يجب على المستأجر أن يقيس أصل "حق الاستخدام" بالتكلفة مطروحاً منها أي مجمع للإهلاك أو أي مجمع خسائر هبوط في القيمة، ومعدلة بأي إعادة قياس للالتزام عقد الإيجار.

رابعاً: القياس اللاحق للالتزام عقد الإيجار

يجب على المستأجر قياس التزام عقد الإيجار في الفترات اللاحقة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي، حيث يتم الآتي:

(أ) زيادة المبلغ الدفترى ليعكس الفائدة على التزام عقد الإيجار.

(ب) تخفيض المبلغ الدفترى ليعكس دفعات الإيجار.

(ج) إعادة قياس المبلغ الدفترى ليعكس أي إعادة تقييم أو تعديلات لعقد الإيجار.

خامساً: العرض والإفصاح

يجب على المستأجر عرض المعلومات التالية في قائمة المركز المالي:

(أ) أصول "حق الاستخدام"، ويتم الإفصاح عنها بشكل منفصل عن الأصول الأخرى.

(ب) التزامات عقد الإيجار، ويتم الإفصاح عنها بشكل منفصل عن الالتزامات الأخرى.

ويجب على المستأجر عرض مصروف الفائدة على التزام عقد الإيجار في قائمة الدخل، وذلك بشكل مستقل عن مصروف أهلاك أصل "حق الاستخدام".

وبالإضافة لما سبق، يجب على المستأجر أن يفصح في قائمة التدفقات النقدية عن ما يلي:

(أ) الدفعات النقدية للجزء المتعلق بالمبلغ الأصلي من التزام عقد الإيجار ضمن الأنشطة التمويلية.

(ب) الدفعات النقدية للجزء المتعلق بالفائدة على التزام عقد الإيجار إما كتدفقات نقدية تشغيلية أو كتدفقات نقدية من الأنشطة التمويلية.

(ج) دفعات الإيجار قصير الأجل ودفعات الإيجار للأصول منخفضة القيمة ودفعات الإيجار المتغيرة.

ويتضمن المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 16) هدف الإفصاح الشامل، حيث يقوم المستأجر بالإفصاح عن المعلومات النوعية والكمية حول عقود الإيجار الخاصة به، والتقديرات الهامة، وتحليل تواريخ استحقاق التزامات الإيجار، والإفصاح عن أي معلومات إضافية خاصة بالشركة تكون ذات صلة بتحقيق هدف الإفصاح، على سبيل المثال المعلومات المتعلقة بخيار التمديد وخيار الإنهاء، ومدفوعات الإيجار المتغيرة وعمليات البيع وإعادة التأجير (BDO, 2017).

٤/٤/٣ محاسبة المؤجر:

لم يتضمن المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 16) تغييرات جوهرية بالنسبة لمحاسبة المؤجر بالمقارنة مع معيار المحاسبة الدولي (IAS 17)، إذ يتعين على المؤجر تصنيف عقود الإيجار أما اعتبارها عقد تشغيلي أو عقد إيجار تمويلي، إذا يصنف عقد الإيجار على أنه عقد إيجار تمويلي إذا كان العقد يحول بصورة جوهرية كافة المخاطر والمنافع المترتبة على ملكية الأصل محل العقد إلى المستأجر، بينما يصنف عقد الإيجار باعتباره عقد إيجار تشغيلي إذا كان العقد لا يحول بصورة جوهرية كافة المخاطر والمنافع المترتبة على ملكية الأصل محل العقد إلى المستأجر. ويعتمد تصنيف عقد الإيجار تشغيلي أو تمويلي على جوهر المعاملة وليس على شكل العقد (Ey, 2016).

وبالنسبة لعقد الإيجار التشغيلي، يستمر المؤجر في تسجيل الأصول المؤجرة كأصول في قائمة المركز المالي، ويتم إثبات إيراد الإيجار على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار، أما بالنسبة لعقد الإيجار التمويلي، يجب على المؤجر إلغاء الاعتراف بالأصل الأساسي، وتسجيل مبلغ مستحق مساوي لصافي الاستثمار في عقد الإيجار مع ربح أو خسارة للبيع، ويتم ذلك بعد الاعتراف بالدخل التمويلي على أساس معدل موجود في عقد الإيجار على مدى مدة عقد الإيجار.

وبصورة مشابهة لمتطلبات الإفصاح الخاصة بالمستأجر، يتطلب المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 16) أن يقوم المؤجر بالإفصاح الكمي والنوعي، ويشمل الإفصاح عن ربح أو خسارة البيع، ودخل التمويل على صافي الاستثمار، والدخل من مدفوعات الإيجار المتغيرة، وتحليل استحقاق مستحقات مدفوعات الإيجار. ويتطلب المعيار (IFRS 16) أن يقوم المؤجر بالإفصاح عن معلومات نوعية إضافية حول أنشطة التأجير لديه من أجل إمداد مستخدمي القوائم المالية بمعلومات لتقييم التأثير على القوائم المالية، ويشمل هذا الإفصاح النوعي على الإفصاح عن طبيعة أنشطة التأجير للمؤجر، وكيفية إدارة المخاطر المرتبطة بتلك الأنشطة (IASB, 2016a).

٥/٤/٣ تعديل عقد الإيجار:

لم يتضمن المعيار السابق (IAS 17) أي إرشادات عن كيفية المحاسبة عن تعديل عقد الإيجار بالنسبة للمؤجر، ولتجنب التنوع في الممارسة المحاسبية وضمان الاتساق فقد تضمن المعيار الجديد (IFRS 16) القواعد الآتية:

أ- عند تعديل عقد الإيجار التشغيلي، فإنه يجب أن يتم المحاسبة عنه كعقد إيجار جديد من قبل المؤجر، وأي مدفوعات إيجار مدفوعة مقدماً أو مستحقة الدفع تعتبر مدفوعات لعقد إيجار جديد (PWC, 2016b).

ب- عند تعديل عقد الإيجار التمويلي، فإن المؤجر يقوم بالمحاسبة عن هذه التعديلات كعقد إيجار منفصل إذا أدى التعديل إلى زيادة نطاق عقد الإيجار، وزاد مقابل عقد الإيجار بمقدار يتناسب مع السعر المستقل لزيادة نطاق عقد الإيجار.

٦/٤/٣ معاملات البيع وإعادة التأجير:

يشمل عقد البيع ثم الاستئجار على قيام الشركة ببيع أحد أصولها ثم استئجار هذا الأصل من المالك الجديد، إذ يصبح المالك القديم للأصل مستأجراً له، والمشتري لهذا الأصل هو المؤجر، وتلجأ الشركات لهذا النوع من المعاملات إذا كانت تعاني من عجز في السيولة ولديها أصول ثابتة ولكنها جوهرية، وبالتالي تلجأ هذه الشركات إلى ترتيبات عقود البيع ثم الاستئجار دون التأثير على قدرتها التشغيلية (Hodge and Ahmed, 2003).

وتتمثل المشكلة في عقد البيع ثم الاستئجار في وجود معاملتين هما معاملة البيع ومعاملة الإيجار، وتتم هاتان المعاملتان كحزمة واحدة لنفس الطرفين. وكنتيجة لذلك يمكن أن يكون سعر البيع حكماً لأنه يمكن للمشتري (المؤجر) استرداد سعر البيع من خلال الدفعات المستقبلية من البائع (المستأجر)، ونتيجة لذلك فإن أي مكاسب أو خسائر من معاملة البيع تكون حكماً بالتبعية. ووفقاً للمعيار السابق (IAS 17) تختلف المعالجة المحاسبية لعقود البيع ثم الاستئجار على ما إذا كان إعادة التأجير قد تم تصنيفه كعقد إيجار تمويلي أم عقد إيجار تشغيلي، فإذا تم تصنيف عقد الإيجار كعقد إيجار تمويلي يقوم البائع (المستأجر) باستنفاد المكاسب أو الخسائر المؤجلة عن عقود البيع، ثم الاستئجار بما يتناسب مع استهلاك الأصول المستأجرة، أما إذا تم تصنيف عقد الإيجار على أنه عقد إيجار تشغيلي، فإن البائع (المستأجر) يقوم باستنفاد المكاسب أو الخسائر بنسبة دفعات الإيجار.

ووفقاً للمعيار الجديد (IFRS 16) فإن العامل المحدد لمعالجة عقود البيع ثم الاستئجار هو ما إذا كان تحويل الأصل مؤهل كبيع وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٥)، حيث يجب على المنشأة تطبيق متطلبات الوفاء بالتزام الأداء وفقاً لمعيار (IFRS 15)، حيث تعتمد معالجة معاملات البيع ثم الاستئجار على ما إذا كان البيع يشكل التزام أداء وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 15) بعنوان

الإيراد من العقود مع العملاء، إذ أن التزام الأداء يتضمن تحويل أصل إلى المؤجر من قبل المالك السابق وهو الآن المستأجر.

١/٦/٤/٣ المعاملات التي تشكل عملية بيع:

إذا كانت المعاملة تشكل بيع بموجب المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 15) فإنه:

أ- يجب على المستأجر (البائع) أن يعترف فقط بمبلغ أي ربح أو خسارة يتعلق بالحقوق المحولة إلى المؤجر (المشتري).

ب- يجب على المؤجر (المشتري) أن يقوم بالمحاسبة عن شراء الأصل، وبالنسبة لعقد الإيجار التمويلي يطبق متطلبات المحاسبة للمؤجر وفقاً للمعيار (IFRS 16) والتي لم تتغير عن المعيار السابق (IAS 17).

وإذا كانت القيمة العادلة للمقابل من بيع الأصل لا تساوي القيمة العادلة للأصل، أو إذا لم تكن مدفوعات الإيجار ليست بأسعار السوق، عندئذ يجب على المنشأة أن تقوم بإجراء التعديلات التالية لقياس متحصلات البيع بالقيمة العادلة.

أ- يتم معالجة أي شروط أقل من السوق كدفعة مقدمة لدفعات الإيجار.

ب- يتم معالجة أي شروط أعلى من السوق كتمويل إضافي يقدمه المشتري المؤجر إلى البائع (المستأجر).

٢/٦/٤/٣ المعاملات التي لا تشكل بيعاً:

في هذه الحالة فإن البائع لا ينقل الأصل ويستمر في الاعتراف به بدون تعديل، ويتم إثبات متحصلات البيع كالتزام مالي، والمحاسبة عنه بتطبيق المعيار الدولي (IFRS 9) الأدوات المالية. وفي نفس الوقت يعترف المشتري بأصل مالي يعادل متحصلات البيع

٧/٤/٣ إعفاءات الاعتراف والقياس:

يتضمن المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 17) إعفاءين للاعتراف والقياس، وكلا الإعفاءين اختياريًا، ولا ينطبقان إلا على المستأجرين. وإذا تم تطبيق أي من هذه الإعفاءات، يتم المحاسبة عن عقود الإيجار بطريقة مشابهة لمحاسبة الإيجار التشغيلي الحالي (أي يتم إثبات الدفعات أساس القسط الثابت). وتتمثل تلك الإعفاءات في عقود الإيجار قصيرة الأجل، وتعرف عقود الإيجار قصيرة الأجل على أنها عقود إيجار ذات فترة إيجار ١٢ شهر أو أقل. وعقود إيجار الأصول منخفضة القيمة، ولا يحدد المعيار مصطلح "القيمة المنخفضة"، ولكن وضع معياراً لذلك وهو مبلغ ٥٠٠٠ دولار أو أقل لهذه الأصول، ومن أمثلة الأصول ذات القيمة المنخفضة الأثاث المكتبي، الحاسبات الشخصية.

٨/٤/٣ الانتقال وتطبيق المعيار:

يسرى المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 16) على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٩، وذلك بالنسبة للمنشآت داخل الاتحاد الأوروبي، ويسمح بالتطبيق المبكر للمعيار ولكن بشرط الاقتران مع المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 15). وهذا يعنى أنه لا يسمح للشركة بتطبيق المعيار الدولي (IFRS 16) قبل تطبيق المعيار الدولي (IFRS 15) (الإيراد من العقود مع العملاء).

وبعد تناول أساسيات الإطار الجديد لمعالجة عقود الإيجار وفقاً لمعيار (IFRS 16) يمكن تلخيص أهم الاختلافات الرئيسية بين المعيار الجديد (IFRS 16) والمعيار السابق IAS 17 على النحو التالي (PWC, 2016a).

جدول رقم (١)
مقارنة بين (IFRS 16) و (IAS 17)

وجه المقارنة	المعالجة الجديدة وفقاً (IFRS 16)	المعالجة السابقة وفقاً (IAS 17)
تعريف عقد الإيجار	عقد أو جزء من العقد ينقل الحق في استخدام الأصل (الأصل الأساسي) إلى العميل (المستأجر) لفترة من الزمن نظير مقابل.	عقد بموجبه يتم نقل أو تحويل المخاطر والمنافع المتعلقة بملكية الأصل إلى المستأجر لفترة من الزمن نظير مقابل.
تصنيف عقد الإيجار	لا يتم التمييز بين عقود الإيجار التشغيلي وعقود الإيجار التمويلي من وجهة نظر المستأجر، حيث يلغى تصنيف عقود الإيجار للمستأجر، وبدلاً من ذلك يتم التعامل مع جميع عقود الإيجار بطريقة مماثلة لعقود الإيجار التمويلي، إذ يتم رسمة عقود الإيجار عن طريق الاعتراف بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار، وإظهارها ضمن الأصول (أصول حق الاستخدام) والاعتراف بالتزام مالي يمثل التزام المستأجر بسداد دفعات الإيجار المستقبلية.	يتم التمييز بين عقود الإيجار التشغيلي وعقود الإيجار التمويلي، استناداً على تحديد متى يكون عقد الإيجار مشابهاً اقتصادياً لشراء الأصل، وعندما يتم تحديد أن عقد الإيجار مشابه اقتصادياً لشراء الأصل يتم تصنيف عقد الإيجار على أنه عقد إيجار تمويلي، إذ يحول هذا العقد بشكل جوهري جميع المخاطر والمنافع المتعلقة بملكية الأصل إلى المستأجر ويتم الإفصاح عنه في قائمة المركز المالي. بينما يصنف عقد الإيجار كعقد إيجار تشغيلي إذا كان لا يحول بشكل جوهري جميع المخاطر والمنافع المتعلقة بملكية الأصل إلى المستأجر، ولا يتم إدراج هذه العقود في قائمة المركز المالي ولكن تظهر في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية.

وجه المقارنة	المعالجة الجديدة وفقاً (IFRS 16)	المعالجة السابقة وفقاً (IAS 17)
فصل مكونات عقد الإيجار	يتم فصل العنصر التأجيري عن المكون غير التأجيري (الخدمة)، إذ تختلف عقود الإيجار عن عقود الخدمة. ويتم تحديد كل عنصر إيجار بصورة منفصلة استناداً إلى الإرشادات الخاصة بتعريف عقد الإيجار لتحديد مدى انطباق مفهوم حق استخدام الأصل على المكون أو العنصر التأجيري ويتم فصل المكون الإيجاري، وتخصيص مقابل العقد عليهما على أساس شعر مستقل لكل منهما	لا يتضمن المعيار إرشادات محددة لفصل مكونات عقد الإيجار.
تجميع العقود	يسمح المعيار بالجمع بين العقود في حالة استيفاء معايير وشروط معينة يحددها المعيار	لا يوجد إرشاد شامل محدد
إعفاءات الاعتراف والقياس	يتضمن المعيار على إعفاءين للاعتراف والقياس وكلا الإعفاءين اختياريًا ولا ينطبقان إلا على المستأجر وهما (أ) عقود الإيجار قصيرة الأجل، حيث فترة الإيجار ١٢ شهر أو أقل. (ب) عقود الإيجار التي يكون الأصل الأساسي منخفض القيمة مساوي أو أقل من ٥٠٠٠ دولار.	لا يوجد إعفاءات للاعتراف والقياس
تعديل عقد الإيجار	تعدي عقد الإيجار بالنسبة للمؤجر تعتمد المعالجة المحاسبية على نوع التعديل، إذ يتم المحاسبة عن تعدي عقد الإيجار التشغيلي باعتباره عقد إيجار جديد من قبل المؤجر، بينما يتم المحاسبة عن تعديلات عقد الإيجار التمويلي كعقد إيجار منفصل إذا كان التعديل يزيد من نطاق عقد الإيجار ومقابل العقد يزداد بمقدار يتناسب مع السعر المستقل لزيادة نطاق العقد.	لا يتضمن المعيار أي إرشادات عن كيفية المحاسبة عن تعديل عقد الإيجار بالنسبة للمؤجر.

وجه المقارنة	المعالجة الجديدة وفقاً (IFRS 16)	المعالجة السابقة وفقاً (IAS 17)
محاسبة المستأجر	تظهر جميع عقود الإيجار في قائمة المركز المالي للمستأجر كأصل حق الاستخدام والتزامات إيجار، إذ يتم: (١) الاعتراف بأصول والتزامات الإيجار في قائمة المركز المالي، وتقاس مبدئياً بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار المستقبلية. (٢) الاعتراف بإهلاك الأصول المؤجرة، ومصروف الفائدة على التزام الإيجار. (٣) فصل المبلغ النقدي الإجمالي المدفوع إلى جزء لسداد الالتزام الإيجار ويتم الإفصاح عنه في قائمة التدفقات النقدية ضمن الأنشطة التمويلية، والجزء الأخر يمثل مصروف الفائدة، ويتم الإفصاح عنه في قائمة التدفقات النقدية ضمن الأنشطة التشغيلية أو الأنشطة التمويلية.	يركز المعيار على تحديد ما إذا كان عقد الإيجار مشابهاً اقتصادياً لشراء الأصل، وعندما يتم تحديد عقد الإيجار على أنه كذلك، يتم تصنيف عقد الإيجار كعقد إيجار تمويلي، ويتم الإفصاح عنه في قائمة المركز المالي، بينما يتم تصنيف جميع عقود الإيجار الأخرى كإيجار تشغيلي، ولا يتم الإفصاح عنها في قائمة المركز المالي ولكن يتم الإفصاح عن مصروف الإيجار على أساس القسط الثابت في كل فترة من فترات الإيجار.
محاسبة المؤجر	لم تتغير المعالجة المحاسبية للمؤجر بشكل جوهري، ولكن تم تعزيز متطلبات الإفصاح، إذ يستمر المؤجر في تصنيف عقود الإيجار أما إيجار تمويلي أو عقود إيجار تشغيلي، استناداً إلى ما إذا كان قد تم نقل جميع منافع ومخاطر الملكية للأصل الأساسي.	يتعين على المؤجر تصنيف عقود الإيجار إما كعقد إيجار تمويلي أو عقد إيجار تشغيلي استناداً على ما إذا كان يتم نقل جميع منافع ومخاطر ملكة الأصل. وإذا تم تصنيف عقد الإيجار على أنه عقد إيجار تمويلي يتم إلغاء الاعتراف بالأصل، والاعتراف بمستحقات الإيجار بمبلغ يعادل صافي الاستثمار في عقد الإيجار. أما إذا تم تصنيف عقد الإيجار كعقد إيجار تشغيلي، يتم الاستمرار في الاعتراف بالأصل.

٥/٣ أثر تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم ١٦ علي الأداء المالي للمنشأة:

يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء الشركات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف، وهو الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها المؤسسات، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد المؤسسة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم (الخطيب، ٢٠١٠، ص ٤٥).

ويعرف الأداء المالي علي أنه إنعكاس لقدرة منظمات الأعمال وقابليتها علي تحقيق أهدافها. (الغالب و إدريس، ٢٠٠٩، ص ٣٨). كما يعرف الأداء المالي بأنه العوائد التي تحصل عليها الشركة من الموارد التي تتحكم فيها، وهذه العوائد تكن متوفرة من حساب الأرباح والخسائر وتوفر الوسائل لتقييم أداء الإدارة الماضي، وكيفية استخدام الموارد بصورة فعالة والقدرة على توليد تدفقات نقدية (Elliott and Elliott, 2011, p.140)

ويعرف أيضاً الأداء المالي بأنه أداء للحكم على مدى كفاءة الشركة وفاعليتها من الناحية المالية، ويتم ذلك من خلال استخدام مجموعة من المؤشرات المالية للتعرف إلى الوضع المالي للشركة (السنيدي، ٢٠١٥، ص ٣٢).

وهناك العديد من الدوافع التي أدت إلى الاهتمام بتحسين كفاءة الأداء أهمها ما يلي: (Ahmed and Ahmed, 2014, p. 690)

١- مواجهة التغيرات البيئية المحيطة بالشركة التي تؤثر وتتأثر بقرارات الشركة، إذ إن من أهم ما تمتاز به البيئة هو عدم الاستقرار وعدم التأكد لذلك يجب العمل على تحسين الأداء لمواجهة هذه التغيرات.

٢- المحافظة على المكانة الريادية للشركة من بين بقية الشركات التي تعمل في نفس المجال نتيجة لازدياد حدة المنافسة وارتفاع جودة السلع المنتجة أو الخدمات المقدمة، ولكي تتمكن من ذلك عليها القيام بالآتي:

أ. تحقيق ميزة تنافسية من خلال المزج الدقيق بين المهارات البشرية والأصول المادية بطريقة فريدة.

ب. الاهتمام بالجودة من خلال المزج بين المعرفة والموارد المختلفة لتحقيق مستوى عال من الأداء مع الحرص الشديد والتركيز على الجودة الشاملة.

٣- نتيجة لتطور تكنولوجيا المعلومات التي طالت كل مجالات العمل جعل من ممارسات كافة الإدارات كالتسويق والأفراد والتمويل وغيرها من الإدارات مرتبطة ارتباطاً مباشراً بالتقدم الحاصل في مجال تكنولوجيا المعلومات، فقد أثرت التكنولوجيا على تكوين فرق العمل وحجمها وأنماط التفاعل بين أعضاء هذه الفرق وطرق الرقابة وتقييم الأداء.

واستهدفت دراسة (Sari et al., 2016) بحث أثر تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٦) علي القوائم والنسب المالية لشركات المساهمة التركزية المقيدة في سوق الأوراق المالية في إسطنبول والعاملة في مجال تجارة التجزئة، باستخدام قوائم مالية عن الفترة من ٢٠١٠ حتى ٢٠١٣، وقد استخدمت

الدراسة طريقة الرسملة البنائية وتوصلت الدراسة غلي أن تطبيق المعيار الجديد سوف يؤثر بصورة معنوية علي بعض النسب المالية للشركات مثل نسبة الديون إلي اجمالي الأصول ونسبة الديون إلي حقوق الملكية ومعدل حقوق الملكية ومعدل دوران الأصول.

واستهدفت دراسة (Maren, 2016) تحليل متطلبات معيار المحاسبة عن عقود الايجار (IFRS 16)، وتحديد تأثير هذه المتطلبات علي القوائم المالية والنسب المالية، بالإضافة إلي تحديد التأثير علي قيمة المنشأة. وتوصلت الدراسة إلي أن المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٦) سوف يؤدي إلي زيادة الأصول والالتزامات المالية في قائمة المركز المالي للمستأجر، وزيادة الربح قبل الفائدة والضريبة والاهلاك لدي المستأجر، وبناء عليه ستواجه الشركات التي لديها ترتيبات إيجار خارج الميزانية العمومية تغييرات جوهرية في مقاييسها المالية الرئيسية مثل نسب الرفع المالي، والعائد علي الاستثمارات. بالإضافة لذلك تتوقع الدراسة ان المعيار الجديد (IFRS 16) سوف يؤثر علي نتائج تقييم المنشأة وإدخال مجالات جديدة عند تقييم الاعمال خاصة في عمليات الدمج والاستحواذ. وتتوقع الدراسة أن تأثير المعيار الجديد سوف يختلف باختلاف الصناعة التي تنتمي إليها الشركة وعند اتفاقيات التأجير التشغيلية الحالية للشركة.

واستهدفت دراسة (Beckman, 2016) إجراء مقارنة بين المعلومات التي تنتج بموجب المعايير الدولية والمعايير الأمريكية وتقدير أهمية التأثير علي النسب المالية الرئيسية وتشمل العائد علي الأصول، والعائد علي حقوق الملكية، ونسب الديون، وعدد مرات تغطية الفوائد. وتتكون عينة الدراسة من ١٤٦ شركة أمريكية في مجال الانشاءات، ١١٠ شركة أمريكية في مجال التجزئة خلال فترة الدراسة (٢٠٠٧-٢٠١٣). حيث تم تقدير تأثير رسملة عقود الايجار التشغيلي علي الميزانية العمومية وقائمة الدخل. وقد توصلت الدراسة غلي تحسن في معدلات الربحية الرئيسية، والعائد علي الأصول، والعائد علي حقوق الملكية عن مدي الفترة الزمنية (٢٠٠٧-٢٠١٣)، في حين تدهورت معدل تغطية الفوائد بشكل كبير خاصة بالنسبة لشركات البيع بالتجزئة، كما توصلت الدراسة إلي أن التأثير علي قائمة الدخل ليس كبيراً مثل التأثير علي الميزانية العمومية عند رسملة الايجار التشغيلي وإظهاره في القوائم المالية. ويفضل الدائنون رسملة جميع عقود الايجار من أجل تقييم أفضل لمخاطر الشركات، وهذا التقييم ذو صلة أيضاً بالمستثمرين والمحللين الماليين.

كما استهدفت دراسة (Xu et al., 2017) اختبار أثر رسملة عقود الايجار التشغيلي وفقاً للمعيار الدولي (IFRS 16) والمعيار الأسترالي (AASB 16) علي القوائم المالية المقدره التقويمية للمعلومات المالية، وذلك من خلال تحسين وتنقيح الطريقة غير المباشرة لرسملة الايجار التشغيلي، وباستخدام عينة مكونة من ١٦٥ شركة مدرجة في سوق رأس المال الأسترالي خلال عام ٢٠١٢، وقد استخدمت الدراسة سبعة نسب مالية هي نسبة هامش الربح، العائد علي الأصول، العائد علي حقوق الملكية، العائد علي رأس المال المستثمر، ومعدل دوران الأصول، ومعدل تغطية الفوائد، ونسبة إجمالي الديون إلي حقوق الملكية. وتوصلت الدراسة إلي أن مقاييس الميزانية العمومية تغيرت جوهرياً بعد رسملة عقود الايجار التشغيلي، وهذا بسبب زيادة الأصول والالتزامات بعد رسملة الايجار التشغيلي، بالإضافة لذلك فقد خلصت الدراسة إلي أن التأثير علي مقاييس قائمة الدخل كانت مختلفة بعد رسملة الايجار التشغيلي، وهذا

بسبب زيادة الأصول والالتزامات بعد رسملة الايجار التشغيلي، بالإضافة لذلك فقد خلصت الدراسة أن التأثير علي مقاييس قائمة الدخل كانت مختلفة بعد رسملة الايجار التشغيلي، وذلك لأن مصروف الايجار انقسم إلي جزأين مصروف الفائدة ومصروف الاهلاك، وحيث ان مصروف الفائدة المعترف به وفقا للمعيار الجديد (AASB 16) أقل من إجمالي مصروف الايجار وفقا للمعيار السابق (AASB 117)، لذلك فقد زاد كل من الربح قبل الفائدة والضريبة ومصروف الفائدة. كما توصلت الدراسة إلي الانخفاض المعنوي لمعدل تغطية الفوائد، وباستثناء العائد علي حقوق الملكية فإن متطلبات المعيار الدولي الجديد (IFRS 16) تؤثر بشكل كبير علي الأصول والالتزامات ومصروف الفوائد وجميع النسب المالية الرئيسية. كما خلصت الدراسة إلي أن مدخل "حق الاستخدام" وفقا للمعيار (IFRS 16) يتسق مع الاطار المفاهيمي للقوائم المالية، وأن المتطلبات الجديدة لمعالجة عقود الايجار تعزز من شفافية القوائم المالية وإمكانية الاعتماد والقابلية للمقارنة. ومما سبق يمكن للباحثين اشتقاق الفرض البحثي الرئيسي التالي:

H: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم ١٦ علي الأداء المالي للمنشأة.

١/٥/٣ أسباب تغيير متطلبات المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار و صدور المعيار الدولي للتقرير المالي الجديد رقم (١٦):

يعتبر التأجير التمويلي أحد أساليب التمويل الحديثة الذي يجنب الشركات الكثير من معوقات أساليب التمويل التقليدي مثل الشراء عن طريق الاقتراض أو التقسيط. ومع انتشار الإيجار كأحد مصادر التمويل، اهتمت المنظمات المهنية بإصدار المعايير المحاسبية لتوفير إرشادات للمعالجة المحاسبية لعقود الإيجار لدى كل من المستأجرين والمؤجرين. ونشأت مشكلة المحاسبة عن عقود الإيجار عندما اختلف شكل عقود الإيجار عن مضمونها الاقتصادي، وإمكانية معالجة معاملات متشابهة بطرق مختلفة، إذ يؤدي اختلاف بسيط في شروط عقود الإيجار إلى اختلاف كبير في المعالجة المحاسبية، مما يترتب عليه انخفاض القابلية للمقارنة بين الشركات وإتاحة الفرصة لتنظيم المعاملات لتحقيق نتائج محاسبية معينة (Churyk et al., 2015). وواكب هذا الوضع اهتماماً متزايداً من جانب الجهات المهنية لإرساء المعايير المحاسبية وتعديل متطلبات عقود الإيجار، وبالتالي كان هناك ضرورة لتغيير المتطلبات الحالية لمعالجة عقود الإيجار، ويرجع ذلك لعدة أسباب أهمها ما يلي:

١. وجود التمويل الخفي:

تلجأ الكثير من الشركات إلى استخدام الإيجار التشغيلي، وهي عقود إيجار لا يترتب عليها التزامات مالية صريحة تظهر في صلب قائمة المركز المالي، وهذه الأساليب في التمويل يطلق عليها أساليب التمويل الخفي أو ترتيبات التمويل خارج قائمة المركز المالي. ويوجد العديد من الدوافع التي تحفز إدارة الشركات إلى اللجوء لهذا النوع من التمويل منها زيادة المرونة المالية، وتحسين مؤشرات الربحية والرفع المالي، وتحسين الأداء المالي للشركة بوجه عام (KPMG, 2016). إلا أن هذا التمويل الخفي أو خارج قائمة المركز المالي يترتب عليه إخفاء معلومات هامة تؤثر على قيمة الشركة وقرارات مستخدمي المعلومات.

ومن ناحية أخرى، فإن أحد الانتقادات الرئيسية للمعيار المحاسبي الدولي (IAS 17) هو الاختلاف الكبير في معالجة عقود الإيجار لدى المستأجر بين عقود الإيجار التمويلي المدرجة في قائمة المركز المالي وعقود الإيجار التشغيلي خارج قائمة المركز المالي، وهذا يعنى أنه يمكن الإفصاح عن عقود إيجار متشابهة من منظور اقتصادي بطريقتين مختلفتين جداً، مما يترتب عليه انخفاض القابلية للمقارنة بين الشركات.

ومع تزايد أنشطة التأجير وتعدد طبيعتها، ظهرت الحاجة إلى تغيير متطلبات المعالجة المحاسبية الحالية لعقود الإيجار وبصفة خاصة محاسبة المستأجرين، لضمان تحقيق شفافية التقارير المالية وحماية المستثمرين ومستخدمي القوائم المالية من الفهم الخاطئ لهذه المعلومات (Deloitte, 2016).

٢. وجود بعض التناقضات ونقاط الضعف في المعايير الحالية لمعالجة عقود الإيجار:

أسفر الواقع العملي عن نماذج متباينة من عقود الإيجار، بحيث أصبح كل عقد يتضمن شروطاً خاصة تعكس خلاصة المفاوضات التي تتم بين المؤجر والمستأجر، ومن أهم هذه الشروط تحمل المستأجر بكل أو معظم أعباء الحيازة، وفترة العقد، وخيار حق شراء الأصل في نهاية فترة العقد، وضمان المستأجر لحد أدنى لقيمة الأصل في نهاية فترة العقد وغيرها من الشروط، ومع تعدد طبيعة تلك العقود، أصبح هناك إمكانية لاختلاف شكل بعض العقود عن مضمونها الاقتصادي، ففي بعض العمليات يكون العقد في مظهره استئجاراً وفي جوهره شراء بالتقسيط، مما يترتب عليه مشكلة المحاسبة عن عقود الإيجار (Villiers and Middelberg, 2011)، هذا بالإضافة إلى إمكانية اختلاف السياسات المحاسبية التي تتبعها الشركات للمحاسبة عن عقود الإيجار، ولاسيما قد يوجد اختلاف بين كل من المستأجرين بعضهم البعض، وأيضاً بين كل من المستأجرين والمؤجرين، مما يترتب عليه غياب الاتساق والقابلية للمقارنة، ويؤثر ذلك على قدرة مستخدمي القوائم المالية على فهم وإدراك وتقييم الالتزامات المترتبة على عقود الإيجار، والمخاطر المرتبطة بها، مما يؤدي إلى تضليل مستخدمي القوائم المالية (Lee et at., 2014).

وظهر التناقض في المعايير الحالية لمعالجة عقود الإيجار نتيجة عدم اتساق المعالجات المحاسبية لنفس العقد لدى كل من المؤجر والمستأجر، فالمؤجر يمكنه المحاسبة عن عقد إيجار طويل الأجل كما لو كان عملية بيع بالتقسيط، بينما يعالج المستأجر نفس العقد باعتباره عقد إيجار تشغيلي، ولا يعتبرها عملية شراء بالتقسيط. وعندئذ يظهر التناقض حيث يفترض المؤجر أنه باع الأصل، بينما يفترض المستأجر أنه استأجر نفس الأصل، وقد أسفر هذا التناقض عن اختفاء بعض الأصول من السجلات المحاسبية والقوائم المالية لدى كل من المؤجرين والمستأجرين (Bauman and Francis, 2009).

علاوة على ما سبق، هناك تساؤلات مستمرة خاصة بعقود الإيجار تنشأ مع التغييرات في محفظة الإيجار لدى الشركات، فعند تمديد أو تقصير مدة عقود الإيجار، فإن أي تغيير في محفظة التأجير للشركة لا يظهر في قائمة المركز المالي للشركة، إلا إذا تم تصنيف عقود الإيجار كعقود إيجار تمويلي

أو تم تعديل عقود الإيجار التشغيلية لتصبح عقود إيجار تمويلية، وبناء عليه فإن تغيير الشركة لمحفظه الإيجار وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي السابق (IAS 17) لا ينعكس في أصول والتزامات الشركة (Fito et al., 2013) وبالمثل في حالة معاملات البيع وإعادة التأجير، فعندما تتخذ الشركة قرار بيع الأصول التي تملكها وإعادة استئجارها بموجب عقد إيجار خارج قائمة المركز المالي، فإن ذلك يؤدي إلى تغيير جوهرى في أصول والتزامات الشركة، وبالرغم من ذلك فإن المعالجة السابقة لعقود الإيجار لم تضع إرشاداً محدداً واضحاً لهذه المعاملات (Henraat at al., 2013).

٣. عدم كفاية متطلبات الإفصاح المحاسبي لعقود الإيجار

عادة ما تؤدي متطلبات الإفصاح فيما يتعلق بمعالجة عقود الإيجار، سواء في المعايير الدولية للتقرير المالي أو المعايير الأمريكية إلى معلومات غير كافية للمستثمرين وغيرهم من مستخدمي القوائم المالية، وذلك لفهم معاملات عقود الإيجار الخاصة بالشركات، فعلى سبيل المثال، توفير معلومات عن عقود الإيجار خارج قائمة المركز المالي للمستأجر في شكل إيضاحات متممة للقوائم المالية لا يمثل إفصاحاً كافياً، ويرجع ذلك إلى أن هذه المعلومات تعد معلومات غير كافية للمستثمرين والمحللين الماليين، مما يضطرهم إلى تقدير أصول والتزامات الإيجار استناداً إلى المعلومات المحدودة المتاحة باستخدام بعض الأساليب التي قد تنتج تقديرات تختلف على نطاق واسع وقد لا تكون دقيقة (IASB, 2016-b).

هذا بالإضافة إلى عدم وضوح المعلومات للمستثمرين والمحللين الماليين وغيرهم من مستخدمي القوائم المالية عن الرفع المالي وقاعدة أصول الشركة (Churyk et al., 2015)، وذلك لأنه وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي (IAS 17) لا يتم الإفصاح عن معظم عقود الإيجار في قائمة المركز المالي للمستأجر، وبناءً على ذلك لا يقدم المستأجر صورة كاملة عن الأصول التي يسيطر عليها ويستخدمها في عملياته، وبالتالي تفقد قائمة المركز المالي العديد من المعلومات الهامة لأصحاب الصالح (KPMG, 2016).

وبالتالي فقد سمحت المعالجة السابقة لعقود الإيجار للشركات بالإفصاح عن عقود الإيجار وفقاً لشكلها القانوني وليس جوهرها الاقتصادي، مما ترتب عليه انهيار العديد من الشركات، وزاد الاهتمام بالمخاطر المرتبطة بالإفصاح عن تلك العقود، (Woong and Joshi, 2015).

٤. نقص المعلومات وتعديل القوائم المالية:

عند تطبيق معيار المحاسبة الدولي (IAS 17) توفر الشركات معلومات حول الإيجار خارج قائمة المركز المالي في الإيضاحات المتممة لقوائمها المالية، وهذه المعلومات عادة ما تكون محدودة في المحتوى والتفاصيل، ولذلك يلجأ بعض المستثمرين والمحللين الماليين إلى استخدام هذه المعلومات لتقدير الأصول والالتزامات الناشئة عن الإيجار خارج قائمة المركز المالي، والبعض يحاول تقدير القيمة الحالية لمدفوعات الإيجار المستقبلية، ونظراً لأن هذه المعلومات محدودة، ويستخدم العديد من المستخدمين أساليب لتقدير كل من الرفع المالي ورأس المال المستثمر (IASB, 2016-b). وهذه التعديلات تتم بواسطة مستثمرين ومحللين ماليين لديهم الخبرة، ولكن هناك العديد من المستثمرين لا

يقوموا بهذه التعديلات، وبالتالي يعتمدوا على المعلومات الواردة بالقوائم المالية عند اتخاذ قرارات الاستثمار، هذا بالإضافة إلى أن تقديرات الأصول والالتزامات المالية الخاصة بالإيجار يمكن أن تختلف استناداً إلى المعلومات المتاحة والأساليب المستخدمة في التقدير.

ومن ناحية أخرى، عند تطبيق معيار المحاسبة الدولي (IAS 17) تفصح الشركة عن المصروفات المتعلقة بعقود الإيجار خارج قائمة المركز المالي ضمن المصروفات التشغيلية، وعند تقييم أداء الشركة يقوم بعض المستثمرين والمحللين الماليين بتعديل قائمة الدخل، مما يؤدي إلى زيادة الدخل التشغيلي المفصح عنه عن طريق استبعاد الفائدة المقدرة على الإيجارات خارج قائمة المركز المالي من المصروفات التشغيلية، بينما يقوم بعض المستثمرين باستبعاد مصروفات الإيجار بالكامل المتعلقة بعقود الإيجار خارج قائمة المركز المالي من الربح التشغيلي، بالإضافة إلى تعديل الإهلاك والفائدة، وذلك في محاولة لتحسين القابلية للمقارنة بين الشركات التي تقترض لشراء الأصول والشركات التي تؤجر الأصول (Maren, 2016).

ورداً على هذه التحديات، اشترك كل من IASB، FASB في مشروع مشترك منذ عام ٢٠٠٦، من أجل وضع معايير جديدة للمحاسبة عن عقود الإيجار. وعليه أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 16) في يناير ٢٠١٦.

ويضع المعيار الجديد (IFRS 16) مبدأً أساسياً لتعريف عقد الإيجار يعتمد على الحق في استخدام الأصل، حيث عقد الإيجار هو عقد ينقل حق استخدام الأصل من المؤجر إلى المستأجر لفترة من الزمن نظير مقابل، كما يعتمد المعيار الجديد على مدخل عدم التمييز بين عقود الإيجار التمويلية وعقود الإيجار التشغيلية من وجهة نظر المستأجر، وبدلاً من ذلك يتم التعامل مع جميع عقود الإيجار بطريقة مماثلة لعقود الإيجار التمويلي، وتظهر جميع عقود الإيجار في قائمة المركز المالي للمستأجر، وبناء عليه يحقق المعيار الجديد (IFRS 16) الاتساق بين المستأجرين المختلفين، هذا بالإضافة إلى تحسين متطلبات الإفصاح المحاسبي، وتحسين القابلية للمقارنة للقوائم المالية (Wong and Joshi, 2015). ومما سبق يمكن للباحثين اشتقاق الفرض البحثي الفرعي الأول التالي:

H₁: يوجد أسباب تغيير متطلبات المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار وصدور المعيار الدولي للتقرير المالي الجديد رقم (١٦).

٢/٣/٥ منافع وتكاليف تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي الجديد (IFRS 16):

يترتب على المعالجة المحاسبية الجديدة لعقود الإيجار وفقاً للمعيار الدولي الجديد (IFRS 16) منافع تتمثل في تحسين عملية اتخاذ القرارات بواسطة مستخدمي القوائم المالية، وذلك نتيجة لما ينتج عن المعيار الجديد من عرض عادل لأصول والتزامات الشركات المستأجرة، وزيادة الشفافية حول الرفع المالي للشركات ورأس المال المستثمر (IASB, 2016-c).

وتتمثل منافع تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 16) في الآتي:

(أ) تحسين جودة التقارير المالية:

يتطلب المعيار الجديد (IFRS 16) الاعتراف بأصول والتزامات الإيجار لدى المستأجر، وذلك بالنسبة لجميع عقود الإيجار، مما يوفر عرضاً عادلاً لمركز المالي للشركة، وزيادة الشفافية حول الرفع المالي للشركة المستأجرة ورأس المال المستخدم. ومن المتوقع أن يتيح ذلك للمستثمرين والمحللين ومستخدمي القوائم المالية تقييم أفضل للوضع المالي والأداء المالي للشركات.

ومن ناحية أخرى، فمن المتوقع أن يتيح المعيار الجديد معلومات أكثر شفافية ودقة عن عقود الإيجار لدى الشركة، مقارنة بمتطلبات المعالجة المحاسبية السابقة وفقاً لمعيار (IAS 17)، مما كان يضطر بعض المستثمرين للقيام بتعديل معلومات عقود الإيجار خارج قائمة المركز المالي باستخدام أساليب متنوعة أقل دقة، في حين لا يقوم البعض الآخر من المستثمرين بذلك، ومن ثم يوفر المعيار الجديد المزيد من فرص التكافؤ لجميع المشاركين في السوق (IASB, 2016-c).

(ب) تحسين القابلية للمقارنة بين الشركات التي تستأجر الأصول والشركات التي تقترض لشراء الأصول:

يتوقع مجلس معايير المحاسبة الدولية أن يؤدي تطبيق المعيار الجديد (IFRS 16) إلى تحسين كبير في القابلية للمقارنة للمعلومات المالية بين الشركات، ويرجع ذلك إلى ما يتطلبه المعيار الجديد من اعتراف الشركات المستأجرة بأصول والتزامات جميع عقود الإيجار، حيث لا يتم التمييز بين عقود الإيجار التشغيلية وعقود الإيجار التمويلية، هذا بالإضافة إلى قيام الشركات المستأجرة بقياس جميع أصول والتزامات عقود الإيجار بنفس الطريقة، ونتيجة لذلك سوف تعكس القوائم المالية المركز المالي الحقيقي للشركات (IASB, 2016-c).

(ج) تحسين عملية اتخاذ القرارات:

يتوقع مجلس معايير المحاسبة الدولية أن يؤدي تطبيق المعيار الجديد (IFRS 16) إلى توفير مجموعة أشمل من المعلومات وإفصاح كاف عن عقود الإيجار مقارنة بما يوفره المعيار السابق (IAS 17). مما يوفر مزيداً من الشفافية حول عمليات الشركة ومركزها الاقتصادي، مما يمكن كل من المستثمرين والمقرضين من اتخاذ القرارات الاستثمارية والائتمانية بصورة أفضل. ومن ناحية أخرى، من المتوقع أن يقوم المستثمرين بتحليل المعلومات المالية للشركات دون تعديل عقود الإيجار خارج قائمة المركز المالي، مما يوفر أساساً أفضل لاتخاذ القرارات، نظراً للإفصاح عن أصول والتزامات عقود الإيجار داخل قائمة المركز المالي (IASB, 2016-c).

ومما لا شك فيه أن تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (IFRS 16) سوف يكون له تكاليف عند تطبيقه، ويمكن تقسيم تلك التكاليف إلى شقين، الأول تكاليف بالنسبة للمستخدمين والثاني تكاليف بالنسبة لمعدي القوائم المالية. ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي:

(أ) التكاليف بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية

يمكن التمييز بين نوعين من التكاليف بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية، وهما تكاليف لمرة واحدة وتكاليف الاستمرار (EFRAG, 2015)، ويقصد بالتكاليف لمرة واحدة One – off – costs. التكاليف التي يتحملها مستخدمو القوائم المالية لمرة واحدة عند تطبيق المعيار الجديد، وذلك لقراءة وفهم المعيار الجديد، وذلك بغرض تأكيد أو تحديث تحليلاتهم للحصول على المعلومات. فعند تطبيق المعيار الجديد لأول مرة سيكون مستخدمو القوائم المالية في حاجة لفهم لماذا تختلف الأرقام في القوائم المالية وما الذي تعنيه. بينما تكاليف الاستمرار Ongoing costs هي عبارة عن التكاليف التي يضطر المستخدمون لتحملها لإعادة تأكيد تحليلاتهم لمعلومات القوائم المالية، ومن غير المرجح أن تكون تلك التكاليف كبيرة، حيث متطلبات المعيار الجديد ستؤدي إلى معلومات ملائمة ومفهومة.

(ب) التكاليف بالنسبة لمعدي القوائم المالية

يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من التكاليف بالنسبة لمعدي القوائم المالية، وهي التكاليف لمرة واحدة وتكاليف الالتزام، وتكاليف الاستمرار، (EFRAG, 2015)، فالتكاليف لمرة واحدة سوف يتحملها معدي القوائم المالية عند تطبيق المعيار الجديد، وذلك لتعريف أنفسهم بالمتطلبات الجديدة للمعيار الجديد، والتدريب على كيفية تطبيقها، ويمكن أن تشمل أيضاً هذه التكاليف الاستشارات والمشاورات مع الأطراف الأخرى، على سبيل المثال الزملاء والمراجعين. بينما تكاليف الالتزام Compliance costs سوف يتكبدها أغلب معدي القوائم المالية، حيث سوف يتحملون الأنواع التالية من التكاليف للالتزام بمتطلبات المعيار الجديد وتشمل تكاليف تنفيذ التغييرات أو تكاليف تطوير نظم وعمليات جديدة وآليات الرقابة المستخدمة لجمع البيانات، وعمل التقديرات المطلوبة وتوفير الإفصاحات المطلوبة، والأتعاب الإضافية المدفوعة للمراجعين المستقلين لمراجعة القوائم المالية في فترة التطبيق الأولى للمعيار الجديد. وأخيراً تكاليف الاستمرار، وهي عبارة عن تكاليف تجميع ومعالجة البيانات بشكل مستمر، وتعديلات النظام والعمليات المرتبطة به، والضوابط الداخلية التي ستكون ضرورية لضمان أن تكون المعلومات كاملة ودقيقة، وذلك بشكل مستمر.

ويمكن القول أن الانتقال إلى معيار التقرير المالي الدولي رقم (IFRS 16) سوف يؤثر على جميع مجالات الأعمال التجارية ودرجات متفاوتة، وهذا يتطلب من منشآت الأعمال الاهتمام ودراسة المتطلبات الجديدة للمعيار الجديد، وحل أي قضايا محاسبية محتملة في المستقبل. ومما سبق يمكن للباحثين اشتقاق الفرض البحثي الفرعي الثاني التالي:

H₂: يوجد منافع وتكاليف تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي الجديد (IFRS 16).

٣/٣/٥ متطلبات المعالجة المحاسبية لمصادر التمويل المختلفة في ظل المعيار (IFRS 16) وأثرها على الأداء المالي للمنشأة:

أشارت دراسة كلا من (Tai, 2013; Villiers and Middelburg, 2013; Wong and Joshi, 2015; Beckman, 2016) إن المعيار الدولي للتقرير المالي الجديد (IFRS 16) سوف يؤثر على المقاييس المالية الرئيسية للمستأجر كما يلي:

(أ) يعترف المستأجر بأصل "حق الاستخدام" في بداية عقد الإيجار، وذلك بالتكلفة وفقاً للقيمة الحالية لدفعات الإيجار، مما يترتب عليه زيادة قاعدة الأصول في قائمة المركز المالي، ومن ثم سوف يؤثر على معدل دوران الأصول.

(ب) الاعتراف بالتزامات الإيجار في بداية عقد الإيجار، وذلك بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار غير المدفوعة في ذلك التاريخ، مما يترتب عليه زيادة الالتزامات المالية للمنشأة، ومن ثم سوف يؤثر ذلك على نسب الرفع المالي.

(ج) الاعتراف بمصروف إهلاك أصل حق الاستخدام، والاعتراف بالفوائد، وذلك بدلاً من مصروف الإيجار التشغيلي، ويترتب على ذلك زيادة الربح التشغيلي، وكذلك زيادة مقاييس الربح التي تستبعد الإهلاك والفوائد مثل الربح قبل الفائدة والإهلاك.

ويمكن تلخيص أثر متطلبات المعيار الجديد (IFRS 16) على النسب المالية الأساسية للمستأجر في الجدول الآتي:

جدول (٢)

أثر متطلبات المعيار (IFRS 16) على النسب المالية الأساسية للمستأجر

التفسير	الأثر المتوقع	ما تقيسه النسبة	النسبة المالية
الزيادة نظراً للاعتراف بالتزامات الإيجار، ومن ثم زيادة الالتزامات المالية.	زيادة	الملاءة المالية على المدى الطويل	الرفع المالي (الالتزامات/ حقوق الملكية)
مع تطبيق المعيار (IFRS 16) من المتوقع زيادة الربح قبل الفائدة والضريبة والإهلاك، وذلك لأن مصروف الإيجار تم تقسيمه إلى مصروف إهلاك ومصروف الفائدة وكذلك هناك زيادة في مصروف الفوائد، إلا أن الأثر النهائي يتوقف على خصائص محفظة التأجير لدى المستأجر.	يتوقف الأثر على محفظة عقود الإيجار لدى المنشأة	الملاءة المالية على المدى الطويل	معدل تغطية الفوائد (الربح قبل الفائدة والضريبة والإهلاك / مصروف الفائدة)
الانخفاض نظراً لزيادة الالتزامات نتيجة الاعتراف بالتزامات الإيجار، وعدم تغيير الأصول المتداولة	انخفاض	السيولة	نسبة التداول (الأصول المتداولة/ الالتزامات المتداولة)

التفسير	الأثر المتوقع	ما تقيسه النسبة	النسبة المالية
الانخفاض نظراً للاعتراف بأصل حق الاستخدام، ومن ثم زيادة قاعدة الأصول، حيث الأصول المستأجرة أصبحت جزء من إجمالي الأصول.	انخفاض	الربحية	معدل دوران الأصول (المبيعات / إجمالي الأصول)
الزيادة نظراً لأن مصروف الإهلاك وفقاً للمعيار الجديد (IFRS 16) سيكون أقل من مصروف الإيجار وفقاً للمعالجة السابقة، حيث وفقاً للمعيار الجديد تم تقسيم مصروف الإيجار إلى جزأين، الأول هو مصروف إهلاك حق الاستخدام، والثاني هو مصروف الفائدة على التزامات الإيجار.	زيادة	الربحية	الربح قبل الفائدة والضريبة
الزيادة نظراً لاستبعاد مصروف الإيجار، الذي كان يتم اعتباره مصروف تشغيلي في المعيار السابق.	زيادة	الربحية	الربح قبل الفائدة والضريبة والإهلاك
وذلك نظراً لأن صافي الربح بعد الضريبة يتوقف على خصائص محفظة التأجير، هذا بالإضافة إلى الاعتبارات الضريبية.	يعتد الأثر المتوقع على خصائص محفظة التأجير لدى المنشأة	الربحية	ربحية السهم (صافي الربح بعد الضريبة/ عدد الأسهم المتداولة)
مع تطبيق المعيار الجديد (IFRS 16) يزداد كل من الربح قبل الفائدة والضريبة، والالتزامات، ويتوقف الأثر النهائي على خصائص محفظة التأجير لدى المنشأة.	يتوقف الأثر المتوقع على خصائص محفظة التأجير	الربحية	العائد على رأس المال المستثمر
يترتب على تطبيق المعيار الجديد (IFRS 16) زيادة الربح بعد الضريبة، إلا أن الأثر النهائي يتوقف على خصائص	يتوقف الأثر المتوقع على خصائص	الربحية	العائد على حقوق الملكية

التفسير	الأثر المتوقع	ما تقيسه النسبة	النسبة المالية
محفظة التأجير لدى المنشأة.	محفظة التأجير لدى المنشأة		
الزيادة نظراً لأن جزء من مدفوعات الإيجار سيتم عرضها في التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية في قائمة التدفقات النقدية، وهي مصروف الفوائد مقارنة بالمعيار السابق	زيادة	الربحية	التدفقات النقدية التشغيلية

ومما سبق يمكن للباحثين اشتقاق الفرض البحثي الفرعي الثالث التالي:

H₃: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمتطلبات المعالجة المحاسبية لمصادر التمويل المختلفة في ظل المعيار (IFRS 16) وأثرها على الأداء المالي للمنشأة:

٤. الدراسة الميدانية:

١/٤ الهدف من الدراسة الميدانية.

هدفت الدراسة الميدانية بشكل رئيسي إلى التعرف على أثر تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم ١٦ على الأداء المالي للمنشأة، وذلك من خلال تحديد أسباب تغيير متطلبات المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار و صدور المعيار الدولي للتقرير المالي الجديد رقم ١٦، والتعرف على منافع وتكاليف تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 16)، وبيان متطلبات المعالجة المحاسبية لمصادر التمويل المختلفة في ظل المعيار (IFRS 16) وأثرها على الأداء المالي للمنشأة.

٢/٤ مجتمع وعينة وفترة الدراسة الميدانية:

١/٢/٤ - مجتمع الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة من جميع المديرين الماليين والمحللين الماليين في الشركات الكويتية المدرجة في سوق الكويت المالي خلال العام الميلادي ٢٠٢٢، وأعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت.

٢/٢/٤ عينة الدراسة:

تم اختيار مفردات العينة وفقاً لمعيار احصائي هو الطريقة العشوائية، ومعيار إمكانية الوصول إلي البيانات وتتميز طريقة الاختيار العشوائي بأنها تتيح فرصة لكل مفردة من مفردات المجتمع للاختيار ضمن العينة، وبذلك فإن العينة العشوائية تكون ممثلة لمجتمع الدراسة تمثيلاً جيداً. وتشتمل عينة الدراسة على مجموعة من المديرين الماليين والمحللين الماليين بالشركات المساهمة الكويتية وأعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت.

وتمت هذه الدراسة خلال العام الميلادي ٢٠٢٢ وتم توزيع قوائم الاستقصاء والتي بلغ عددها ١٨١ استمارة على عينة من الفئات السابق ذكرها واستلم الباحثون منها ١٥٤ استمارة، تم استبعاد منها (١٤) استمارة حيث خضعت (١٤٠) استمارة استقصاء للتحليل الإحصائي، ويمكن توضيح ذلك كما بالجدول رقم (٣).

الجدول رقم (٤)

توزيع الاستثمارات على عينة الدراسة

م	فئة المستقصين	الاستثمارات الموزعة	الاستثمارات المستلمة	الاستثمارات المستبعدة	الاستثمارات السليمة	معدل السلامة
١	مديرين ماليين	٨٥	٧٠	٧	٦٣	٩٠%
٢	محللين ماليين	٦٩	٥٩	٤	٥٥	٩٣,٢%
٣	أعضاء هيئة تدريس	٢٧	٢٥	٣	٢٢	٨٨%
٤	الإجمالي	١٨١	١٥٤	١٤	١٤٠	٩٠,٩%

٣/٤ الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

يشتمل هذا القسم على الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة والتي تشتمل على أقل قيمة وأكبر قيمة والمتوسط والانحراف المعياري.

١. الإحصاء الوصفي للفرض الأول "يوجد أسباب لتغيير متطلبات المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار و صدور المعيار الدولي للتقرير المالي الجديد رقم ١٦" ويمكن بيان نتائج التحليل الإحصائي الوصفي للفرض الأول من خلال الجدول رقم (٤)

الجدول رقم (٤)
نتائج التحليل الوصفي

Descriptive Statistics			
الاتجاه العام	Std. D.	Mean	
موافق تماما	.43259	4.5429	١ أن التمويل الخفي أو خارج قائمة المركز المالي هو أحد أسباب صدور المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٦) حيث يترتب عليه إخفاء معلومات هامة تؤثر على قيمة الشركة وقرارات مستخدمي المعلومات.
موافق تماما	.44575	4.3714	٢ إن أحد الانتقادات الرئيسية للمعيار المحاسبي الدولي (IAS 17) هو الاختلاف الكبير في معالجة عقود الإيجار لدى المستأجر بين عقود الإيجار التمويلي المدرجة في قائمة المركز المالي وعقود الإيجار التشغيلي خارج قائمة المركز المالي
موافق تماما	.45384	4.4381	٣ مع تزايد أنشطة التأجير وتعقد طبيعتها، ظهرت الحاجة إلى تغيير متطلبات المعالجة المحاسبية الحالية لعقود الإيجار وبصفة خاصة محاسبة المستأجرين.
موافق تماما	.50812	4.3238	٤ ظهور التناقض في معيار IAS 17 لمعالجة عقود الإيجار نتيجة عدم اتساق المعالجات المحاسبية لنفس العقد لدى كل من المؤجر والمستأجر مما أدى إلى ظهور الحاجة إلى تغيير متطلبات المعالجة المحاسبية الحالية لعقود الإيجار.
موافق تماما	.53388	4.3095	٥ إن المعالجة السابقة لعقود الإيجار وفقا لمعيار IAS 17 لم تضع إرشادا محدداً واضحا في حالة معاملات البيع وإعادة التأجير مما أدى إلى ظهور الحاجة إلى تغيير متطلبات المعالجة المحاسبية الحالية لعقود الإيجار.

Descriptive Statistics			
الاتجاه العام	Std. D.	Mean	
موافق تماما	.49835	4.3619	٦ تؤدي متطلبات الإفصاح فيما يتعلق بمعالجة عقود الإيجار، سواء في المعايير الدولية للتقرير المالي أو المعايير الأمريكية إلى معلومات غير كافية للمستثمرين وغيرهم من مستخدمي القوائم المالية مما أدى إلى ظهور الحاجة إلى تغيير متطلبات المعالجة المحاسبية الحالية لعقود الإيجار.
موافق تماما	.48934	4.3619	٧ سمحت المعالجة السابقة وفقا لمعيار IAS 17 لعقود الإيجار للشركات بالإفصاح عن عقود الإيجار وفقاً لشكلها القانوني وليس جوهرها الاقتصادي، مما ترتب عليه انهيار العديد من الشركات.
موافق تماما	.50339	4.4000	٨ عند تطبيق معيار المحاسبة الدولي (IAS 17) توفر الشركات معلومات حول الإيجار خارج قائمة المركز المالي في الإيضاحات المتممة لقوائمها المالية، وهذه المعلومات عادة ما تكون محدودة في المحتوى والتفاصيل مما أدى إلى ظهور الحاجة إلى تغيير متطلبات المعالجة المحاسبية الحالية لعقود الإيجار.
موافق تماما	.45384	4.3667	Valid N (listwise)

يتضح من الجدول رقم (٤) أن المتوسط الحسابي لعبارات الفرض الأول بلغ (4.3667) الأمر الذي يدل على أن آراء عينة الدراسة أظهرت اتجاهها (موافق تماما) على ما توصلت إليه الدراسة النظرية انه يوجد أسباب لتغيير متطلبات المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار و صدور المعيار الدولي للتقرير المالي الجديد رقم ١٦ .

٢. الإحصاء الوصفي للفرض الثاني "يوجد منافع وتكاليف لتطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 16)":"

ويمكن بيان نتائج التحليل الإحصائي الوصفي للفرض الثاني من خلال الجدول رقم (٥)

الجدول رقم (٥)

نتائج التحليل الوصفي

Descriptive Statistics			
الاتجاه العام	Std. Deviation	Mean	
موافق تماما	.47863	4.7126	١ يتيح المعيار الجديد (IFRS 16) معلومات أكثر شفافية ودقة عن عقود الإيجار لدى الشركة، مقارنة بمتطلبات المعالجة المحاسبية السابقة وفقا لمعيار (IAS 17).
موافق تماما	.50812	4.6667	٢ يؤدي تطبيق المعيار الجديد (IFRS 16) إلى تحسين كبير في القابلية للمقارنة للمعلومات المالية بين الشركات، ويرجع ذلك إلى ما يتطلبه المعيار الجديد من اعتراف الشركات المستأجرة بأصول والتزامات جميع عقود الإيجار.
موافق تماما	.45211	4.7414	٣ يؤدي تطبيق المعيار الجديد (IFRS 16) إلى توفير مجموعة أشمل من المعلومات وإفصاح كاف عن عقود الإيجار مقارنة بما يوفره المعيار السابق (IAS 17)، مما يوفر مزيداً من الشفافية حول عمليات الشركة ومركزها الاقتصادي.
موافق تماما	.50998	4.6609	٤ يتحمل مستخدمو القوائم المالية عند تطبيق المعيار الجديد (IFRS 16) تكاليف لأول مرة، وذلك لقراءة وفهم المعيار الجديد، وذلك بغرض تأكيد أو تحديث تحليلاتهم للحصول على المعلومات. كما يتحملوا تكاليف استمرار إعادة تأكيد تحليلاتهم لمعلومات القوائم المالية
موافق تماما	.48071	4.6782	٥ يتحمل معدي القوائم المالية عند تطبيق المعيار الجديد (IFRS 16) تكاليف لأول مرة لتعريف أنفسهم بالمتطلبات الجديدة للمعيار الجديد، والتدريب على كيفية تطبيقها، كما يتحملوا تكاليف الالتزام وتشمل تكاليف تنفيذ التغييرات أو تكاليف تطوير نظم وعمليات جديدة وآليات الرقابة المستخدمة لجمع البيانات، وعمل التقديرات المطلوبة وتوفير الإفصاحات المطلوبة، والأتعاب الإضافية المدفوعة للمراجعين المستقلين لمراجعة القوائم المالية في فترة التطبيق الأولى للمعيار الجديد.

Descriptive Statistics			
الاتجاه العام	Std. Deviation	Mean	
موافق تماماً	.47069	4.6724	٦ يتحمل معدي القوائم المالية عند تطبيق المعيار الجديد (IFRS 16) تكاليف الاستمرار وهي عبارة عن تكاليف جميع ومعالجة البيانات بشكل مستمر، وتعديلات النظام والعمليات المرتبطة به، والضوابط الداخلية التي ستكون ضرورية لضمان أن تكون المعلومات كاملة ودقيقة، وذلك بشكل مستمر.
موافق تماماً	.50550	4.5862	Valid N (listwise)

يتضح من الجدول رقم (٥) أن المتوسط الحسابي لعبارات الفرض الثاني بلغ (4.5862) الأمر الذي يدل علي موافقة أغلب المستقصين علي محتوى العبارات الواردة بالقائمة ويدل علي موافقتهم علي انه يوجد منافع وتكاليف لتطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 16).

٣. الإحصاء الوصفي للفرض الثالث "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية متطلبات المعالجة المحاسبية لمصادر التمويل المختلفة في ظل المعيار (IFRS 16) وأثرها علي الأداء المالي للمنشأة":

ويمكن بيان نتائج التحليل الإحصائي الوصفي للفرض الثالث من خلال الجدول رقم (٦)

جدول رقم (٦)

نتائج التحليل الوصفي

Descriptive Statistics			
الاتجاه العام	Std. Deviation	Mean	
موافق تماماً	.56766	4.5846	١ مع تطبيق المعيار (IFRS 16) من المتوقع زيادة نسبة الملاءة المالية نظراً للاعتراف بالتزامات الإيجار، ومن ثم زيادة الالتزامات المالية.

Descriptive Statistics			
الاتجاه العام	Std. Deviation	Mean	
موافق تماماً	.54187	4.5692	٢ مع تطبيق المعيار (IFRS 16) من المتوقع زيادة نسبة الربح قبل الفائدة والضريبة والإهلاك، وذلك لأن مصروف الإيجار تم تقسيمه إلى مصروف إهلاك ومصروف الفائدة وكذلك هناك زيادة في مصروف الفوائد، إلا أن الأثر النهائي يتوقف على خصائص محفظة التأجير لدى المستأجر.
موافق تماماً	.48280	4.6846	٣ مع تطبيق المعيار (IFRS 16) من المتوقع انخفاض نسبة التداول (الأصول المتداولة/ الالتزامات المتداولة) نظراً لزيادة الالتزامات نتيجة الاعتراف بالالتزامات الإيجار، وعدم تغيير الأصول المتداولة.
موافق تماماً	.47502	4.6615	٤ مع تطبيق المعيار (IFRS 16) من المتوقع انخفاض نسبة معدل دوران الأصول (المبيعات / إجمالي الأصول) نظراً للاعتراف بأصل حق الاستخدام، ومن ثم زيادة قاعدة الأصول، حيث الأصول المستأجرة أصبحت جزء من إجمالي الأصول.
موافق تماماً	.47502	4.6615	٥ مع تطبيق المعيار (IFRS 16) من المتوقع زيادة نسبة الربح قبل الفائدة والضريبة نظراً لأن مصروف الإهلاك وفقاً للمعيار الجديد (IFRS 16) سيكون أقل من مصروف الإيجار وفقاً للمعالجة السابقة، حيث وفقاً للمعيار الجديد تم تقسيم مصروف الإيجار إلى جزأين، الأول هو مصروف إهلاك حق الاستخدام، والثاني هو مصروف الفائدة على التزامات الإيجار.
موافق تماماً	.48001	4.6462	٦ مع تطبيق المعيار (IFRS 16) من المتوقع زيادة نسبة الربح قبل الفائدة والضريبة والإهلاك نظراً لاستبعاد مصروف الإيجار، الذي كان يتم اعتباره مصروف تشغيلي في معيار (IAS 17).
موافق تماماً	.51135	4.5769	٧ مع تطبيق المعيار (IFRS 16) من المتوقع تتأثر نسبة ربحية السهم (صافي الربح بعد الضريبة/ عدد الأسهم المتداولة) نظراً لأن صافي الربح بعد الضريبة يتوقف على خصائص محفظة التأجير، هذا بالإضافة إلى الاعتبارات الضريبية.

Descriptive Statistics			
الاتجاه العام	Std. Deviation	Mean	
موافق تماماً	.52379	4.5923	٨ مع تطبيق المعيار (IFRS 16) من المتوقع تتأثر نسبة العائد على رأس المال المستثمر، والعائد على حقوق الملكية، إلا أن الأثر النهائي يتوقف على خصائص محفظة التأجير لدى المنشأة.
موافق تماماً	.48001	4.6462	٩ مع تطبيق المعيار (IFRS 16) من المتوقع زيادة التدفقات النقدية التشغيلية نظراً لأن جزء من مدفوعات الإيجار سيتم عرضها في التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية في قائمة التدفقات النقدية، وهي مصروف الفوائد مقارنة بالمعيار السابق
موافق تماماً	.48061	4.6656	Valid N (listwise)

يتضح من الجدول رقم (٦) أن المتوسط الحسابي لعبارات المتغير المستقل بلغ (4.6656) الأمر الذي يدل على موافقة أغلب المستفيدين علي محتوى العبارات الواردة بالقائمة ويدل علي موافقتهم علي أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمتطلبات المعالجة المحاسبية لمصادر التمويل المختلفة في ظل المعيار (IFRS 16) وأثرها علي الأداء المالي للمنشأة.

٤/٤ اختبارات صلاحية البيانات واختبار الفروض:

يشتمل هذا القسم علي اختبارات صلاحية البيانات والتي تشتمل علي اختبارات لتحديد هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، واختبارات شروط اختبار الانحدار، تمهيداً لاختبار الاختبارات الإحصائية المناسبة.

١. اختبار توزيع البيانات

ويوضح هذا الاختبار هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، ويكون الفرض العدم لهذا الاختبار، لا تتبع البيانات التوزيع الطبيعي، ويتم قبول هذا الفرض إذا كان مستوي الدلالة أقل من ٥%، ولقد تم إجراء هذا الاختبار وكانت النتائج كما بالجدول (٧).

الجدول رقم (٧)

نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

Tests of Normality				
	Kolmogorov-Smirnov ^a		Shapiro-Wilk	
	Statistic	Sig.	Statistic	Sig.
H1	.203	.000	.793	.000
H2	.196	.000	.827	.000
H3	.167	.000	.842	.000

a. Lilliefors Significance Correction

يتبين من الجدول السابق أن مستوي الدلالة لمتغيرات الدراسة أقل من ٥%، الأمر الذي يعني قبول الفرض البديل بأن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي، وبالتالي ما يناسب هذه البيانات الإختبارات اللاحقة.

٢. اختبارات الانحدار التدريجي:

يتم إجراء اختبار الانحدار التدريجي بغرض تحديد القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة في تأثيرها على المتغير التابع، لتحديد إلي أي مدى يؤثر التغير في المتغير المستقل على التغير في المتغير التابع، ويتم ذلك عن طريق الدخول التدريجي للمتغيرات المستقلة إلي نموذج الانحدار التدريجي كما يلي:

أ. اختبار الانحدار للفرض الأول:

ولقد تم هذا الاختبار وبيّن الجدول (٨) نتائج هذا الاختبار.

جدول (٨)
نتائج الانحدار للفرض الأول

		Model
		1
R		.695
R ²		.469
Adjusted R Square		.805
Std. Error of the Estimate		0.16305
R Square Change		0.685
F Change		531.892
Change Statistics	df1	1
	df2	6
	Sig. F Change	.000

يتبين من الجدول السابق أنه يوجد أسباب تغيير متطلبات المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار و صدور المعيار الدولي للتقرير المالي الجديد رقم ١٦ بمقياس R² بمقدار ٤٦,٩%، وذلك عند مستوي دلالة إحصائية أقل من ٥%، أي أن هذا الأثر دال إحصائياً.

ب. اختبار الانحدار للفرض الثاني:

ولقد تم هذا الاختبار وبيّن الجدول (٩) نتائج هذا الاختبار.

جدول (٩)

نتائج الانحدار للفرض الثاني

		Model
		1
R		.649
R ²		0.421
Adjusted R Square		.416
Std. Error of the Estimate		0.16305
R Square Change		0.649
F Change		94.425
Change Statistics	df1	1
	df2	6
	Sig. F Change	.000

يتبين من الجدول السابق أنه يوجد منافع وتكاليف تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 16) بمقياس R^2 بمقدار ٤٢,١%، وذلك عند مستوي دلالة إحصائية أقل من 5%، أي أن هذا الأثر دال إحصائياً.

ج. اختبار الانحدار للفرض الثالث:

ولقد تم هذا الاختبار ويبين الجدول (١٠) نتائج هذا الاختبار.

جدول (١٠)

نتائج الانحدار للفرض الثالث

		Model
		1
R		.814
R^2		.6625
Adjusted R Square		.954
Std. Error of the Estimate		.07892
R Square Change		.814
F Change		97.647
Change Statistics	df1	1
	df2	6
	Sig. F Change	.000

يتبين من الجدول السابق أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمتطلبات المعالجة المحاسبية لمصادر التمويل المختلفة في ظل المعيار (IFRS 16) وأثرها علي الأداء المالي للمنشأة بمقياس R^2 بمقدار ٦٦,٢٥%، وذلك عند مستوي دلالة إحصائية أقل من 5%، أي أن هذا الأثر دال إحصائياً.

٥. خلاصة ونتائج وتوصيات البحث.

أولاً: خلاصة البحث

- ١- يوجد أسباب تغيير متطلبات المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار و صدور المعيار الدولي للتقرير المالي الجديد رقم ١٦.
- ٢- يوجد منافع وتكاليف تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 16).
- ٣- يوجد أثر دال إحصائياً لمتطلبات المعالجة المحاسبية لمصادر التمويل المختلفة في ظل المعيار (IFRS 16) وأثرها علي الأداء المالي للمنشأة.

ثانياً: توصيات البحث:

يوصي الباحثون بما يلي:

- ١- ضرورة قيام المنشآت بدراسة تطبيق عقود الإيجار (IFRS 16) على مجالات الأعمال، ونظم إدارة البيانات لديها، وذلك لوضع خطة واضحة لتطبيق المعيار، والتواصل من أصحاب المصالح حول تأثير المعيار على قوائمها المالية والمقاييس والنسب الأساسية لهذه المنشآت.
- ٢- ضرورة قيام الشركات بدراسة وتحليل الآثار المحتملة ومتضمنات تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٦) الجديد على مجالات الأعمال والسمات المختلفة، ونظم إدارة البيانات لديها، وذلك لوضع خطة واضحة لتطبيق المعيار الجديد، والتواصل مع أصحاب المصالح بما في ذلك المساهمين والمستثمرين والمحللين الماليين حول تأثير المعيار الجديد على قوائمها المالية والمقاييس والنسب الأساسية لهذه الشركات.
- ٣- بالنسبة للمؤسسات الأكاديمية مثل الجامعات الكويتية، هنا ضرورة لتحديث وتطوير بعض المقررات بما يضمن تدريس متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٦)، هذا إلى جانب دور تلك المؤسسات في اعداد برامج تدريبية للمحاسبين لصقل معرفتهم بمتطلبات المعيار الجديد وكيفية تطبيقها.
- ٤- ضرورة قيام البورصة الكويتية وهيئة سوق المال بإعداد نشرات تعليمية وتنقيفية للمستثمرين والمحللين الماليين وغيرهم حول المتطلبات الجديدة لمعالجة عقود الإيجار ومتطلبات الإفصاح وتأثيرها على القوائم المالية.

ثالثاً: مجالات البحوث المستقبلية:

يقترح الباحثون بعض الدراسات البحثية المستقبلية على النحو التالي:

- ١- أثر تفعيل المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٦) على قرارات الاستثمار وقيمة المنشأة.
- ٢- أثر تبني الشركات للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٦) على تخطيط إجراءات مراجعة حسابات الشركات المقيدة بالبورصة.
- ٣- أثر تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٦) على الاخلال بعقود الديون ومكافآت وتعويضات العاملين.

٦. قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية:

١. الخطيب، محمد محمود، (٢٠١٠)، الأداء المالي وأثره علي عوائد أسهم الشركات، دار حامد، عمان، الأردن.
٢. السندي، مصطفى محمد، (٢٠١٥)، أثر الاندماج علي الأداء المالي: دراسة تطبيقية علي الشركات المساهمة العامة الأردنية. رسالة ماجستير منشورة في المحاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة مؤتة، الأردن.
٣. العريدي، هاني احمد نمر (٢٠١٧)، " أثر تطبيق المعيار IFRS 16: الايجارات علي القوائم المالية للشركات الاردنية المساهمة العامة"، رساله ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية الاعمال، جامعة الشرق الأوسط.
٤. الغالب، طاهر محسن منصور، وإدريس، وائل محمد صبحي، (٢٠٠٩)، أساسيات الأداء وبطاقات التقييم المتوازن، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر عمان.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:

1. Abu Sbah, Y. S., Alshurafat. H., AlHazaima, H., Alhusban, A. A. (2023). The Impact of IFRS 16 "Leases" on the financial performance on Jordanian industrial companies. Springer, pp. 1-10. https://doi.org/10.1007/978-3-031-08954-1_63.
2. Ahmed, M., and Ahmed, Z., (2014), " Mergers and Acquisitions: Effect on Financial Performance of Manufacturing Companies of Pakistan, Middle – east, Journal of Scientific Research, vol.21, no.4, pp.689-699.
3. Alhussain, R. F., and Alsultan, A. S. (2021). Capital structure and firm performance: Evidence from Saudi non-financial firms under IFRS 16. Alexandria Journal of Accounting Research, Alexandria University, Vol. 5, No. 3, pp. 1-22.
4. Bauman, M.P. and R. Francis. (2009). Significant Change in lease accounting on the way. Commercial Lending Review. Sep-October: 9- 17.
5. BDO. 2017. IFRS in practice- IFRS 16 Leases. Available online at: www.bdo.Global.
6. Beckman, J. K. (2016). FASB and IASB diverging perspectives on the new lessee accounting. Implication for international managerial decision-

- making. International Journal of Managerial Finance. 12(2), pp. 161-176.
7. Chang and Adams Consulting, (2012), The economic impact of the current IASB and FASB exposure draft on leases, Retrieved 24 January, 2017, from www.centerforcapitalmarkets.com/.../2012-02-08-IASB-FASB.
 8. Churyk, N.; A. Reinstein and G. H. Lander. (2015). Leasing: reducing the game of hiding risk. Journal of Accounting and organization change. 11(2): 162- 174.
 9. Deloitte. (2016). New IFRS 16 Leases standard- The Impact on business Valuation. Available online at: <https://www2.deloitte.com/content/dam/Deloitte/nl/Documents/mergers-acquisitions/delitte-nl-ma-ifrs16-impactonbusinessvaluation1.pdf>.
 10. EFRAG. European Financial Reporting Advisory Group. (2015). Draft endorsement advice and effects study report on IFRS 15 Revenue from Contracts with Customers. Available Online at <http://www.efrag.org>
 11. Ellimak, P., (2016), Transition to IFRS16 leases and its Impact on Key Financial Ratios for construction companies in Finland", Bachelor's Thesis Degree Programmed in international Business, 14 September, HAAGA-HELIA university of Applied Science.
 12. Elliott, B., and Elliott, J., (2011), "Financial Accounting and Reporting, 4th edition, FT Prentice Hall. USA.
 13. Ey. (2016). Leases: A summary of IFRS 16 and its effects. Available online at: <http://www.ey.com/publication/vwluAssets/ey-leases-asummarcy-of-ifrs-16/File/ey-leases-a-summary-of-ifrs-16.pdf>.
 14. Fito, M.; S. Moya and N. Orgaz. (2013). considering the effects of the operating lease Capitalization on Key Financial Ratios. Revista Espanola de financiaciony Contabilida, 43 (159), pp. 341 - 369.
 15. Henraat, D., G. Georgeakopoulos, P. Kalantonis and M. Rodosthenous. (2013). A Comparative Empirical study for the different Approaches of the Operational leases Capitalization. Journal of computational optimization in Economics and Finance. 5(1), pp. 51- 68.
 16. Hodge, S. and K. Ahmed. (2003). The effects of Constructive Capitalization of operating leases on Firm`s performance Indicators:

- Evidence from Australia. Accounting, Accountability and Performance. 9(2), pp. 23- 40.
17. IASB. (2016). Leases: International Financial Reporting standard (IFRS) 16, project summary and Feedback statement. London, U. K.: IASB.
 18. IASB. (2016a). Effects analysis, IFRS 16 Leases. Available Online at <http://www.ifrs.org/current-projects/IASB-projects>.
 19. IASB. (2016b). Fact sheet- IFRS 16 Leases. Available Online at <http://www.ifrs.org/current-projects/iasb-projects>.
 20. IASB. (2016c). IFRS 16 Leases basis for conclusions. IFRS Foundations Department.
 21. International Financial Reporting Standard (IFRS)," IFRS 16- Leases", Available: [Http:// ifrs.org](http://ifrs.org)
 22. KPMG. (2016). IFRS 16 Leases A more transparent balance sheet. Available online at: <https://www.home.kpmg.com/content/dam/kpmg/pdf/2016>.
 23. Lee, B.; D.G. Paik and S. W. yoon. (2014). The effect of capitalizing operating leases on the Immediacy to Debt covenant Violations.
 24. Maren, M. van. (2016). New IFRS 16 Leases Standard. The impact business valuation. Available online at: <https://www2.Deloitte.com/content/dam/Deloitte/nl/Documents/mergers-acquisitions/deloitte-nl-ma-ifrs16-impactonbusinessvaluation1.pdf>.
 25. Ozturk, M. and M. Serçemeli. (2016). Impact of New standard "IFRS 16 Leases" on statement of financial position and key ratios: A case study on Airline company in Turkey. Business and Eco-nomics Research Journal. 7(4): 143 - 157.
 26. PWC. (2016a). IFRS 16: The leases standard is changing- Are you Ready? available online at: <http://www.pwc.com/gx/en/services/audit-assurance/asset/ifrs-16-new-leases.pdf>.
 27. PWC. (2016b). In-depth a look at current Financial reporting issues- IFRS 16 - a new era of lease Accounting. Available online at: <http://news.pwc.ch/wp-content/uploads/2016/02/IFRS-16-in-depth.pdf>.
 28. Sari, E., S., Altintas, T., and Tas, N. (2016). The effects of the IFRS 16: Constructive capitalization of operating leases in the Turkish retelling Sector. Journal of Business, Economics and Finance, 5(1): 138- 147.

29. Sivanantham, Siva,(2016) " Lease accounting will never be the same again – IFRS 16 is finally out", February.
30. Stancheva- Todorova, E., & Velinova - Sokolova, N. (2019), IFRS 16 Leases and Its Impact on Company's Financial Reporting, Financial Ratios and Performance Metrics, Economic Alternatives, Vol. (1), No. 2019, PP. 44-62.
31. Tai, B.Y. (2013). "Constructive Capitalization of Operating Leases in the Hong Kong Fast-Food Industry". International Journal of Accounting and Financial Reporting, 13(1), 128-143.
32. Thornton, G., (2016), Major reforms to global lease accounting, Retrieved 22 January, 2017.
33. Villiers, R. and S. Middelberg. (2013). Determining The Impact of capitalizing Long-Term operating leases on the Financial Ratios of the Top 40 JSE-Listed companies. International Business and Economics Research Journal, 12(6):655-670.
34. Wong, K. & Joshi, M. (2015)," The Impact of Lease Capitalization on Financial Statements and Key Ratios: Evidence from Australia. Australasian Accounting Business and Accounting Journal, 9(3), pp. 27-44.
35. Xu, Wei., Davidson Robyn and cheorg, chee (2017)," converting Financial statements: Operating to Capitalized Leases"., Pacific Accounting Review, Vol.29, No.1, PP.34-54.